مكتب
العمل
الدولي
جنيف

تقرير المدير العام
ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

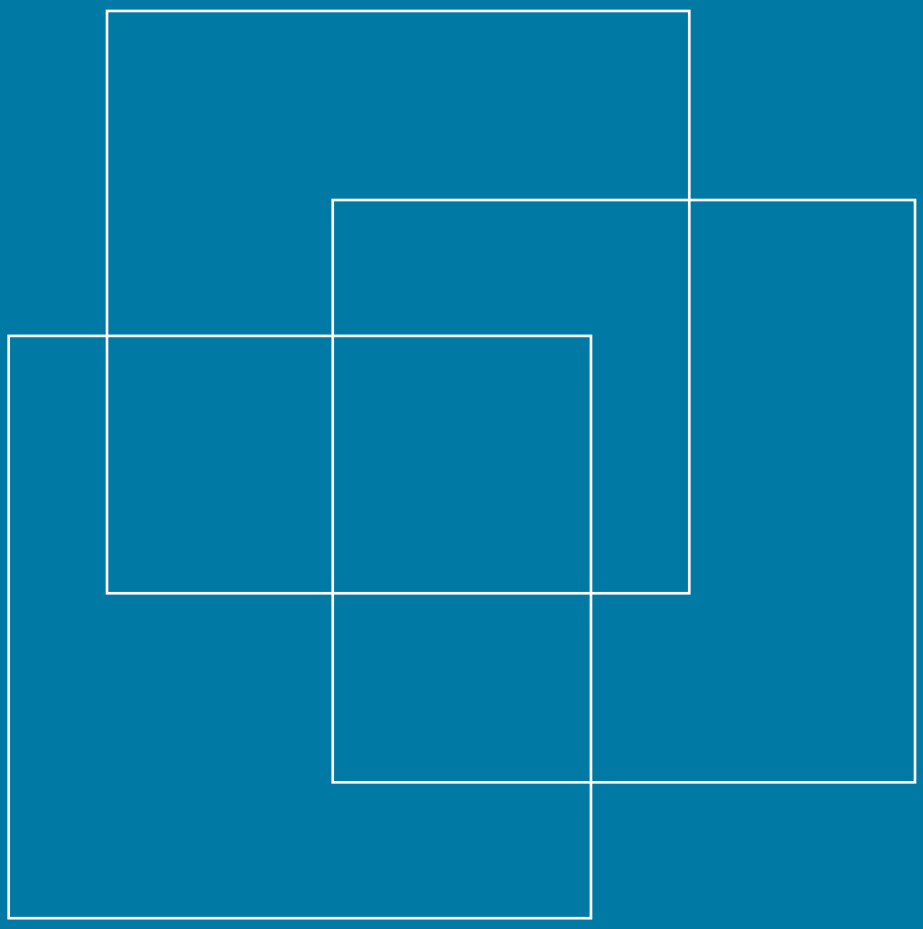

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١٠٥، ٢٠١٦

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٥، ٢٠١٦

تقريـر المديـر العـام

ملحـق

وضـع عمـال الأراضـي العربيـة المحتلـة

مكتـب العمـل الدولـي، جنيـف

ISBN 978-92-2-629705-0 (print)
ISBN 978-92-2-629706-7 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠١٦

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي وعلى المنتجات الرقمية الصادرة عنه، عن طريق المكتبات الكبرى أو منصات التوزيع الرقمية، أو طلبها مباشرة من: ilo@turpin-distribution.com. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns أو اتصلوا بالعنوان: ilopubs@ilo.org.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع CONFREP-ILC105-DG-APPENDIX[CABIN-160425-1]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

تمهيد

لقد أوفدت هذه السنة أيضاً، وفقاً للولاية التي منحها مؤتمر العمل الدولي، بعثة لإعداد تقرير بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وزارت البعثة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة وإسرائيل والجولان السوري المحتل. كما التقت في جنيف المدير العام لمنظمة العمل العربية. وتلقت البعثة معلومات خطية من الهيئات المكونة الثلاثية في الجمهورية العربية السورية.

وأجرت البعثة مناقشات معمقة مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في فلسطين وإسرائيل، ومع المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، ومع ممثلين عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقدم الجميع معلومات استُرشد بها في إعداد هذا التقرير. كما اضطلعت البعثة بعدد من الزيارات الميدانية.

وإنني ممتن لما أبداه جميع محاوري البعثة من تعاون، وهو ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تنادي بها منظمة العمل الدولية والنشاط المستمر الذي تضطلع به مع جميع هيئاتها المكونة. وكما جرت عليه العادة، اضطلعت البعثة بعملها، يحدوها هدف التوصل إلى تقييم شامل ودقيق ومحايد للوضع الراهن للعمال في الأراضي المحتلة.

ويظل وضع هؤلاء العمال وضعاً هشاً. والاحتلال الذي سيدخل عقده السادس العام القادم لا يزال وجوده طاغياً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال غزة تعيش في عزلة تامة. ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، ما فتئت التوترات المتزايدة والعنف والخسائر البشرية من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تسيطر على الوضع في الضفة الغربية. وكان النمو الفلسطيني ضعيفاً وتفشت البطالة والفقر. وتراجع الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة. ولم تؤدِ المفاوضات الرامية إلى تذليل الانقسام الفلسطيني بعد إلى نتائج ملموسة. وعملية إعادة بناء غزة عقب الحرب المدمرة في عام ٢٠١٤ لا تتقدم إلا ببطء. وكانت الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الأطراف على حل الأزمة المترسخة، خجولة في أفضل أحوالها. وخلال العام الماضي، اقتصرت الاتصالات المباشرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على مسألتي تنسيق الأمن والشؤون المالية، وهما مسألتان ضروريتان لإدارة الوضع اليومي ولكنهما غير كافيتين لاستحداث زخم يرمي إلى التحسين.

وفي غزة، تركز الجهود على الاحتياجات الضخمة لإعادة الإعمار. بيد أنه لا يزال يتعين قطع شوط بعيد ريثما يتسنى الانتقال من إعادة الإعمار إلى الانتعاش. وستحتاج غزة، من باب الاستعجال، أن ترسي قاعدة منتجة بغية التصدي لما يمثل أعلى نسبة من البطالة في العالم. وفي الضفة الغربية، ترى الاقتصاد مكبلاً بمجموعة العوائق القائمة أمام النشاط الاقتصادي والتجارة، وهي عوائق يتسبب بها الاحتلال مباشرة. ولن يعود الازدهار الدائم إلى القدس الشرقية ما لم يوضع حد للمواجهات والقيود.

ونظراً إلى أن القطاع العام الفلسطيني بلغ حدود إمكانياته من حيث العمالة، فإن الآمال معقودة على الموارد والاستثمارات من الخارج وتنمية القطاع الخاص. غير أنّ توسيع أنشطة قطاع الأعمال يتطلب تراخيص من السلطات العسكرية الإسرائيلية. كما يتطلب إزالة القيود المفروضة على استخدام الأرض والموارد في ما أطلقت عليه اتفاقات أوسلو اسم المنطقة جيم، والتي يقصد بها أن تكون المنطقة الرئيسية للدولة الفلسطينية وقاعدة مواردها. وحالياً، لا يمكن للفلسطينيين أن يستخدموا إلا جزءاً من هذه المنطقة. وتتمثل شروط إضافية للإنعاش الاقتصادي في حرية تنقل الناس والبضائع داخل المناطق الفلسطينية وإتاحة السبيل لهم أيضاً للانتقال إلى العالم الخارجي ومنه. وعملياً، تظل كافة التدابير التي يمكن أن تتخذها السلطة الفلسطينية من جانبها من أجل تعزيز مناخ أفضل للاستثمار والعمالة، مقيدة بشدة بسبب واقع الاحتلال.

وقد ولّد الاحتلال تبعية شبه كاملة تمس المياه والأرض والموارد وطرق التجارة والوظائف والحقوق والدخل. ومن غير الممكن أن يصل المزارعون بحرية وبشكل منتظم إلى نصف الأرض الزراعية الفلسطينية. ويبقى نصف صيادي الأسماك في غزة عاطلين عن العمل. غير أنّ العمالة الفلسطينية تتزايد في إسرائيل والمستوطنات، إما عن طريق تزايد التراخيص وإما في المناطق الرمادية حيث يفتقر العمال إلى الحماية ويكونون عرضة للاستغلال من جانب المتعاقدين.

وعملية السلام تراوح مكانها، على عكس الاحتلال. إذ يسيطر المستوطنون والجيش الإسرائيلي على نقاط استراتيجية في الضفة الغربية. والضفة الغربية معرضة للانزلاق إلى دوامة العنف والأعمال الانتقامية والتطرف، في غياب الخطاب العقلاني والتعاون. ولا يزال من الممكن التصدي للمستوى الحالي من العنف عن طريق اتخاذ إجراءات حازمة واحترام قواعد الالتزام احتراماً كاملاً. لكن إذا هيمنت مشاعر النبذ والكراهية على سلوك وأعمال مجتمعات برمتها، وبثتها في أجيال ولدت وترعرعت في خضم النزاع، سيكون من الصعب أكثر فأكثر وقف الدوامة النزولية. ولقد مضى زمن طويل، وما فتئت الروايات الفلسطينية والإسرائيلية من الأمس واليوم والغد تتناقض تناقضاً واضحاً إحداها مع الأخرى.

وما برح المجتمع الدولي، لأكثر من عقدين، يدعو إلى إيجاد حل قائم على دولتين. غير أنّ هذا الحل بات أبعد منالاً، وهو معرض لخطر طغيان الأحداث عليه. بيد أنّ الجهود الفلسطينية الرامية إلى بناء دولة لا تزال مستمرة. وأهم الإنجازات التي تحققت مؤخراً هو قانون الضمان الاجتماعي. ويستمر التعاون الثلاثي ويتواصل بناء المؤسسات الضرورية لقيام دولة ذات سيادة، ولكن منذ أكثر من عام الآن، باتت عملية التفاوض تراوح مكانها.

وكنت قد ذكرت في تقريري العام المنصرم، أنه بدا جلياً لعدة أسباب داخلية أنّ الأطراف المعنية مباشرة لن تكون قادرة على التفاوض بشأن سبيل للخروج من الأزمة بمفردها. وتلك خلاصة الأمر هي الآن وجيهة تماماً. وعليه، يتعين على المجتمع الدولي أن يحشد نفسه لتوفير ضوابط حل عادل ومنصف. وحتى الآن، لم يرقَ المجتمع الدولي إلى مستوى هذه التطلعات بسبب انغماسه في حالات طارئة أخرى.

ولم توضع بعد خرائط الطريق من أجل الإجراءات التي يتعين على جميع الأطراف المعنية اتخاذها الآن. والطريق الحالية محفوفة بالمخاطر. ولابد من تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية والعمل اللائق سعياً إلى التصدي لأوجه انعدام المساواة الشاسعة والمستمرة بين الأداء الاقتصادي والعمالة والدخل وحرية التنقل والمنشآت بين شعبين في منطقة واحدة.

أيار/ مايو ٢٠١٦

غـاي رايـدر
المديـر العـام

المحتويات

الصفحة

تمهيد iii

المقدمة ١

١ - التنقل خارج نطاق خرائط الطريق ٣

٢ - النمو المتعثر والاحتلال المستحكم يؤديان إلى آفاق سوق عمل بائسة ٧

٣ - حقوق العمال الفلسطينيين في ظل الاحتلال المطول: التثبت من واقع الأمور ١٨

٤ - الطريق الطويل الذي يتعين سلوكه: تعزيز إدارة ومؤسسات العمل ٢٤

٥ - قليل من الخيارات البديلة في الجولان السوري المحتل ٢٩

ملاحظات ختامية ٣١

المراجع ٣٣

مرفق - قائمة محاوري البعثة ٣٧

المقدمـة

١. عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات الماضية، سعت البعثة إلى جمع المعلومات وتقييمها بشأن وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل[١].

٢. وكان ممثلو المدير العام يسترشدون بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. وكان الممثلون يسترشدون بالقدر نفسه بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ الواردة في معايير العمل الدولية ذات الصلة وتلك التي أعربت عنها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب). واسترشدت البعثة بالقرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولم تغب عن ذهنها أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).

٤. وقد عهد المدير العام بمهمة زيارة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة إلى السيد كاري تابيولا (Kari Tapiola)، كممثل خاص له، والسيد فرانك هاغمن (Frank Hagemann)، نائب المدير الإقليمي في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، والسيد طارق الحق (Tariq Haq)، أخصائي سياسات العمالة في إدارة سياسة العمالة، والسيدة كاترين لاندويت (Katerine Landuyt)، أخصائية المعايير القانونية في إدارة معايير العمل الدولية. وجرت البعثة من ٢ إلى ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٦. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في القدس، والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية المنظمة في القدس، بجميع التحضيرات لهذه البعثة التي كانا عضوين كاملين فيها.

٥. وعقد ممثلو المدير العام مشاورات أيضاً مع منظمة العمل العربية في جنيف في ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٦، وأحاطوا علماً بتقريرها الخطي الذي تسّلموه لاحقاً. وكما كانت عليه الحال منذ عام ٢٠١٢، وبالنظر إلى القيود الأمنية التي فرضتها الأمم المتحدة، تعذر عليهم زيارة الجمهورية العربية السورية من أجل إجراء مشاورات بشأن هذا التقرير مع الحكومة السورية ومع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. وتلقت البعثة تقريراً خطياً من الهيئات المكونة الثلاثية السورية.

[١] كما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير التذكير بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

٦. وخلال زيارة البعثة، أجرى ممثلو المدير العام العديد من المناقشات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين، فضلاً عن محاورين من الجولان السوري المحتل[٢]. والتقوا بممثلين من شتى الوزارات والمؤسسات في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية والإسرائيلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث وقادة المجتمع المحلي. وتشاورت البعثة كذلك مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٧. ويعرب المدير العام مرة أخرى عن سروره بأنّ ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، في الحصول على المعلومات الوقائعية التي يستند إليها هذا التقرير. ويرحب مع الشكر بالإسهامات الكتابية التي تلقتها البعثة.

٨. ويراعي هذا التقرير مراعاة تامة المعلومات الخطية والشفهية التي حصلت عليها البعثة في عين المكان، علاوة على البيانات والدراسات والتقارير المتاحة للعموم. وحظيت المعلومات التي استقيت من المقابلات مع مختلف محاوري البعثة، بفحص شامل وجرى قدر الإمكان التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلى أعضاء البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

[٢] ترد قائمة بمحاوري البعثة في المرفق بهذا التقرير.

١ - التنقل خارج نطاق خرائط الطريق

٩. في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، تحول التوتر ميدانياً في الضفة الغربية إلى سيل غير منقطع من الحوادث، حيث أدى العديد منها إلى خسائر في الأرواح، بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين والجيش. ولا يزال الوضع مضطرباً. وسيحتاج أكثر من مليون شخص، في الضفة الغربية، شكلاً أو آخر من أشكال المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٦. وفي غزة، يبلغ العدد ١,٣ مليون شخص، أي أكثر من ثلثي عدد الأشخاص الذين يعيشون هناك والبالغ عددهم ١,٩ مليون شخص.

١٠. وأياً كانت نتائج عملية السلام، فيبدو أنها قد استنفدت منذ أكثر من عام. والاتصالات الثنائية الوحيدة التي لا تزال قائمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية هي الاتصالات بشأن التنسيق الأمني، وكذلك بين وزارتي ماليتهما. ومع ذلك، فإن الوضع في الضفة الغربية لا يعرف الاستقرار، إذ تحدده الوقائع على الأرض، التي تنشأ عن الاحتلال والفصل والتبعية الاقتصادية وزيادة حدة التوتر والعنف والخوف.

١١. وقد وُلدت أجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين في ظل هذا الوضع وترعرعت فيه وتأثرت به. والعديد من الأفراد تحركهم دوافع أيديولوجية أو دينية، أو اليأس المحض. وتوجد منهم أعداد متزايدة خارج سيطرة القادة الرسميين أو المؤسسات المقررة، وهم ينكرون شرعيتهم. ونظراً إلى أنّ الأشخاص الذين يلجؤون إلى أعمال العنف، أو يشكلون ضحايا لها، هم من الشباب والأطفال، وكذلك من النساء، فإن نواقيس الخطر بدأت تقرع.

١٢. وما فتئ الاحتلال يواصل توسعه، وهناك احتمال بأن القدس الشرقية قد تصبح قريباً معزولة عن بقية الضفة الغربية. أما البطالة والفقر وانعدام السيطرة على الموارد الطبيعية والاقتصاد، فضلاً عن الشؤون المالية المتداعية، فقد عنت أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال في وضع يتهدده خطر الإصابة بالشلل. ويسجل معدل البطالة في الضفة الغربية مستوى مرتفعاً، وقد بلغ في غزة أعلى مستوى له في العالم. والنمو الاقتصادي المتوقع لا يكفي لحفز فرص العمل. وفي عام ٢٠١٥، كان القطاع العام مسؤولاً عن ٢٣ في المائة من العمالة، مع احتمال ضعيف للتوسع. وهناك عقبات ضخمة قائمة أمام تعزيز مناخ مؤات للاستثمار بالنسبة إلى القطاع الخاص. ولا تزال معظم الأراضي التي أطلق عليها اسم المنطقة جيم، المزمع أن تشكل دعامة دولة فلسطينية ذات سيادة، تقع خارج نطاق السيطرة الفلسطينية. والتدابير التي يمكن أن تتخذها السلطة الفلسطينية لتدعيم الاستقلال الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتيسير التجارة والتنظيم المالي وتخصيص الاحتياطيات المتراكمة في النظام المصرفي، مقيدة جميعها بفعل واقعي الاحتلال والفصل.

١٣. وتواصل تجزؤ الاقتصاد الفلسطيني. وانخفض الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة بنحو ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥. وبلغت الفجوة المالية الناجمة عن ذلك ٦٥٠ مليون دولار أمريكي. وتخضع أنشطة قطاع الأعمال للقيود عبر سبل متعددة، إدارية ومادية على السواء، يتمثل العامل الرئيسي منها في عدم تمتع الفلسطينيين بإمكانية الوصول إلى معظم المنطقة جيم. ويؤدي ذلك إلى خسارة قدرها ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتجاوز جميع المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة معاً.

تصاعد أعمال العنف في الضفة الغربية

١٤. شهد الفصل الرابع من عام ٢٠١٥ والأشهر الأولى من عام ٢٠١٦ زيادة قوية في عدد الأحداث المميتة في الضفة الغربية. وبلغ الصراع في القدس الشرقية مستويات لم يسبق لها مثيل. وطبع التوتر والخوف الحياة اليومية، لا سيما في القدس الشرقية والخليل ونابلس. وانطلقت العمليات بدون قيادة، واتسمت بالعفوية. وشارك فيها الفتيان والفتيات بأعداد متزايدة. أما الأثر التراكمي لهذا التوتر الجديد من حيث الوفيات والإصابات فهو مرتفع. وتتضاعف أعمال العنف، بسبب زيادة عمليات الهدم الانتقامية للمساكن والمباني الأخرى المملوكة لأفراد أسر الفلسطينيين المرتبطين بأعمال العنف. وفي نهاية الفصل الأول من عام ٢٠١٦، كان عدد المساكن المدمرة قد بلغ المستوى ذاته الذي بلغه في عام ٢٠١٥ كاملاً. كما دُمرت المرافق التي أنشئت بدعم من الجهات المانحة الدولية، لا سيما الاتحاد الأوروبي. وبالإجمال، لحق الدمار بنحو ٥٢١ بناية في عام ٢٠١٥، منها ١٠٨ بنايات ممولة من الجهات المانحة.

١٥. وزادت نقاط التفتيش والحواجز الطرقية في الضفة الغربية منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، وهناك وجود أمني إسرائيلي أكثر قوة وظهوراً. وزاد الاحتلال تغلغلاً بفعل مصادرة الأراضي في المنطقة جيم وفي القدس. وتجلت عمليات مصادرة الأراضي بصفة خاصة في الخليل وأريحا ورام الله وبيت لحم والقدس الشرقية ونابلس. وأثّر اقتلاع أشجار الزيتون، في المقام الأول، في الخليل ورام الله. وكانت محافظتا طوباس والقدس الأكثر تضرراً من جراء عمليات هدم المساكن والمنشآت الأخرى. ويقل عدد الموافقات الممنوحة للمواطنين الفلسطينيين من القدس الشرقية فيما يتعلق بالحق في البناء عن نصف الموافقات الممنوحة للإسرائيليين، وتزداد الظروف المعيشية في الأحياء الفلسطينية تدهوراً.

مخاطر الاستغلال في الاقتصاد الإسرائيلي

١٦. استمر تزايد عدد الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي، وهو يتجاوز اليوم ١١٠ ٠٠٠ عامل. وفي المتوسط، يُعيل كل فلسطيني يحصل على دخل في إسرائيل بين ستة وسبعة أشخاص آخرين في الضفة الغربية. ويشير الجيش الإسرائيلي إلى أنه يجري باستمرار مراجعة سياسة منح التصاريح، مع مراعاة الظروف الاقتصادية للفلسطينيين والحاجة إلى التخفيف من حدة التوتر.

١٧. ويعمل قرابة ٣٠ ٠٠٠ فلسطيني في المستوطنات في الضفة الغربية، وتتزايد أعدادهم مع توسع المستوطنات. وينظر الكثيرون إلى العمل في المستوطنات بوصفه ضرورة من الضرورات، بسبب عدم وجود بدائل. ومع ذلك، فمن الممكن أن تنخفض اقتطاعات كبيرة على الأجور الأفضل نسبياً انخفاضاً كبيراً بفعل الرسوم التي يفرضها مختلف أنواع المقاولين. وقد أبلغت البعثة بأن المقاول الذي يرسل عاملاً إلى إحدى المستوطنات يمكن أن يفرض، في بعض الحالات، رسوماً تصل إلى ٤٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم، في حين يستقطع المقاول المستقبل ٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً، بحيث لا يتبقى للعامل من أجره اليومي الذي يبلغ ١٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً سوى ٦٠ شيكلاً. وتقر جميع الأطراف بأن هذا الأمر أصبح قضية ملحّة من قضايا الاستغلال التي يتعين التصدي لها؛ وهي كذلك تتسم بتعقيد خاص لأنها تتناول مسألة كيفية تنظيم الظروف في أماكن العمل، التي ينبغي من حيث المبدأ، ألا تسود هناك (كما هي الحال في المستوطنات)، في ظل السياق الشامل (من الاحتلال) الذي ينبغي أيضاً ألا يسود هناك؟

١٨. ومن التحسينات التي شملت العمال الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح للعمل في إسرائيل، وضع اتفاق حديث العهد للمفاوضة الجماعية في صناعة البناء. وبموجب الاتفاق المذكور، أنشئت لجنة تظلم لا يشارك فيها اتحاد نقابات العمال في إسرائيل، الهستدروت، فحسب، بل يشارك فيها أيضاً الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. وقد عبّر الهستدروت ورابطة الصناعيين في إسرائيل على السواء للبعثة عن توقعاتهما الإيجابية فيما يتعلق بالإجراءات المعززة. وتتمثل ولاية لجنة التظلم في معالجة جميع الحالات بهدف إيجاد حل سريع من شأنه أن يجنب إجراءات المحاكم الطويلة. وتوسيع نطاق الاتفاق الجماعي ليشمل قطاع البناء برمته يعني أنه يغطي غالبية الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي. كما أن من شأنه أن يساعد العمال على تفادي التعرض للاستغلال عن طريق الذين يسوّقون خدمات قانونية يتبيّن أنها ذات تكلفة باهظة.

١٩. وزارت البعثة معبر قلقيلية في الضفة الغربية، الذي يوجد للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مكتب فيه. وهناك لافتات مرئية تزود العمال بإرشادات عن حقوقهم بموجب قانون العمل الإسرائيلي. ويُزمع إعداد المزيد من أدوات استثارة الوعي. ومع ذلك، فإن الواقع اليومي للعمال الذين يحملون تصاريح عمل هو أنهم لا يزالون يتحملون مشقة ساعات طوال جداً من السفر إلى عملهم والعودة منه والانتظار أمام المعابر. ويبلغ عدد العمال الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح للمبيت ليلاً في إسرائيل ١٦ ٠٠٠ عامل فقط، رغم أن هذا الرقم زاد بأكثر من الضعف في غضون ثلاث سنوات.

غزة بعد الدمار

٢٠. تظهر أوجه التناقض بين الاحتلال وعمليات الإغلاق جلية بصورة خاصة في غزة التي تشق طريقها ببطء للخروج من دائرة الدمار الذي لحقها في الحرب الأخيرة في عام ٢٠١٤. ويتجاوز معدل البطالة في غزة ٤٠ في المائة، ليبلغ ٦٠ في المائة في صفوف النساء و٧٥ في المائة في صفوف المتخرجين الجدد. وتشير الخصائص الديمغرافية لغزة إلى أنه يتعين بناء سبع مدارس لكل ١٠٠٠ طفل كل سنة. غير أن الاستثمار في التعليم، لا سيما بالنسبة إلى النساء، في غزة يبعث على الإحباط لأنه كلما ارتفع مستوى تعليم الفرد كلما كان من المستبعد أن يحصل على وظيفة مناسبة. وقد أبلغت البعثة بأنه تم مؤخراً تلقي ١٢٠ طلباً من خريجي المدارس الثانوية والمهنيين بخصوص وظيفة معلنة لشغل منصب حاجب. وقبل اثني عشر عاماً، كان يتعين على ٨٠ ٠٠٠ شخص أن يعتمدوا

على المساعدات الغذائية من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي الوقت الراهن، يعتمد ٩٠٠ ٠٠٠ شخص - نصف مجموع أهل غزة تقريباً - على الأونروا التي تمكنت من الاحتفاظ بوظائف الدعم الأساسية لديها، رغم تناقص الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة.

٢١. وبعد مضي ثمانية عشر شهراً على التعهدات الكبيرة التي قدمت في مؤتمر المانحين في القاهرة،[٣] باشرت آلية إعادة إعمار غزة أعمالها ببطء. وتلقت أكثر من ٧٠٠ أسرة الدعم والمواد اللازمة لإعادة بناء مساكنها. ولكنّ عملية تسليم الإسمنت على نطاق واسع تتعثر بسبب المخاوف الإسرائيلية من استخدامه لأغراض أخرى غير إعادة الإعمار. وتصل المواد والسلع الاستهلاكية عبر معبر كيرم شالوم في الجنوب، ولكنّها تُباع في المحلات التجارية الكبرى بأثمان لا يتحمل معظم سكان غزة دفعها. وقبيل زيارة البعثة، وسعت إسرائيل جزءاً من منطقة صيد الأسماك لتصبح ٩ أميال بحرية بدلاً من ٦ أميال. ويجد نصف صيادي الأسماك في غزة حالياً أنفسهم بدون عمل.

٢٢. وفي ميناء غزة، وقبيل نهاية يوم مشمس، احتشدت الفتيات الخارجات من المدرسة لالتقاط صور شخصية (سيلفي) مع أعضاء البعثة. وكانت الحالة النفسية أكثر اطمئناناً من أي مكان آخر في الضفة الغربية، الأمر الذي يعزى بلا شك إلى عدم وجود فعلي للاحتلال. وتتجه المؤشرات الاقتصادية ببطء في الاتجاه التصاعدي في غزة، وإن كان من اللازم النظر إليها على خلفية الدمار الذي خلفته حرب عام ٢٠١٤. وترتفع تكلفة إنجاز المشاريع نظراً إلى أن ثلاثة أخماس يوم عمل تضيع عموماً بسبب انقطاع التيار الكهربائي. إن قدرة صمود الناس في غزة استثنائية، ولكنها ليست بدون حدود. ولا يزال الخوف من أن تتجدد النزاعات المسلحة سائداً، شأنه في ذلك شأن الخوف من أن يتناقص الدعم الدولي الذي تديره الأونروا. وما إن يتجه المرء بضعة أميال فقط في كل اتجاه، حتى يذكره الحصار بالخيارات المحدودة المتاحة حالياً لأهل غزة. وما لم يحدث تغيير في الاتجاه، تخشى الأمم المتحدة من أن تصبح غزة ببساطة بحلول عام ٢٠٢٠ غير صالحة للسكن (الأونروا، ٢٠١٢).

٢٣. ولا تستصدر بعد تصاريح للعمل في إسرائيل بالنسبة إلى غزة، رغم أن عدداً من العمال يمكنهم، على ما يبدو، الاستفادة من هذه التصاريح لأغراض مزاولة الأعمال. بيد أنه يمكن أيضاً أن تلغى تصاريح نشاط الأعمال عند المعابر. وبالنسبة إلى ممثلي أصحاب العمل في غزة، يظل العائق الأكبر الذي يحول دون تطوير قطاع الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية، هو عدم القدرة على التنقل عبر الحدود وجلب المزيد من السلع والمواد وتصديرها. وفي العام الماضي، قامت البعثة بزيارة وزير العمل في مكتبه في غزة، وذلك لأنه لم يكن مسموحاً له بعد بالتنقل بحرية لحضور اجتماعات مجلس الوزراء في رام الله. وقبل شهرين، أُذن له بالسفر بانتظام إلى الضفة الغربية، وقد التقت به البعثة في رام الله.

المصالحة بعيدة المنال

٢٤. لا يزال الانقسام بين الفلسطينيين، الذي يتجلى في الوضع القائم في غزة، بنداً دائماً وحساساً على جدول الأعمال. واتفق الطرفان من حيث المبدأ على إنشاء حكومة وحدة وطنية جديدة وإجراء انتخابات بعد ذلك، ولكن الخلافات حول البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عما يتعين القيام به بخصوص موظفي الخدمة المدنية الذين عينتهم السلطات الفعلية في غزة، لا تزال دون حل. ولا تزال المفاوضات الرامية إلى تحقيق الوحدة تواجه تحديين رئيسيين، هما: أولاً، تبرز الحاجة إلى تحقيق الوحدة من أجل ضمان مصداقية الجهود الفلسطينية وتحقيق تلاحمها. ويشكل انعدام الوحدة أحد العوامل الحاسمة التي تطيل أمد حالة الحصار التي تعيشها غزة؛ ثانياً، سيتعين أيضاً على حكومة الوحدة الفلسطينية التمثيلية أن تكون قادرة على التفاوض مع شركائها المباشرين، بما في ذلك إسرائيل.

استشراف الآفاق المستقبلية

٢٥. لا يزال بناء المؤسسات الفلسطينية مقيداً بشدة بسبب انعدام الاستقرار السياسي وعملية السلام المتعطلة وتصاعد حدة التوتر في الضفة الغربية واستمرار الحصار المفروض على غزة. كما يواجه بناء الدولة معوقات تتمثل في: الانقسام السياسي والمؤسسي المتجذر بين الضفة الغربية وغزة؛ الأزمة المالية التي تلوح في الأفق بسبب التقلبات المالية والخسائر الضريبية؛ الآفاق غير المأمونة من حيث فرص العمل والدخل بالنسبة إلى الشباب الفلسطيني؛ الافتقار العام إلى رؤية من أجل تحقيق مستقبل أفضل.

[٣] مؤتمر القاهرة الدولي حول فلسطين: *إعادة إعمار غزة*، القاهرة، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.

٢٦. وبعد مضي قرابة ربع قرن على عملية السلام، فإن الدولة ذات السيادة الموعودة لم تر النور. والأرض التي من المفروض أن تقوم عليها هذه الدولة تتعرض للسلب على نحو متزايد على يد المستوطنين، وتخضع لسيطرة الاحتلال وعمليات الإغلاق التي ينفذها. والشعور السائد في صفوف الفلسطينيين هو أن المحادثات التي جرت على مدى العقدين الأخيرين إنما كانت في صالح إسرائيل أساساً. وفي ظل الأوقات الراهنة التي تتسم بالعنف وانعدام الاستقرار، مهما بلغت شدة الإحساس بالاستعجال لكبح هذا الاتجاه، فإن الطوارئ الأخرى تغيّبه، لا سيما الأزمة السورية وآثارها في المنطقة.

٢٧. وتفيد وجهة النظر المحلية بأن فلسطين لا يمكنها أن تنتظر وأن اقتراح سلسلة متواصلة من الحلول المؤقتة ليس سوى كسب للوقت على طريق ينحو إلى التوصل إلى حل غير معروف. ولما كان من غير المتوقع بروز هذا الحل من خلال المناقشات الثنائية، فإن الفلسطينيين يحبذون إطاراً متعدد الأطراف، تُسند إليه اختصاصات واضحة، وجدولاً زمنياً تحل في إطاره قضايا محددة. غير أن الاهتمام الإسرائيلي بإطار من هذا النوع، أو أي مشاركة دولية، يبدو ضئيلاً.

٢٨. وتظل الإنجازات التي حققتها عملية بناء الدولة معرضة للتهديد. ولكن الجهود مستمرة، مثلما يتبين في قانون الضمان الاجتماعي المعتمد حديثاً، والذي يستمر بشأنه نقاش حيوي. وقد أدت الحاجة إلى الموارد من أجل الحماية الاجتماعية وأمن العمال وأسرهم، إلى استرعاء انتباه الفلسطينيين إلى الاتفاق الوارد في بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤، الذي ينص على ضرورة تحويل مدفوعات العمال الفلسطينيين في إطار الضمان الاجتماعي التي تحتجزها إسرائيل إلى مؤسسة فلسطينية مختصة. وقدمت أرقام مختلفة فيما يتعلق بهذه المبالغ، وهي تتراوح بين مئات الملايين وبين مليارات الدولارات الأمريكية. وستكون هناك حاجة إلى المزيد من الوضوح من أجل ضمان أن يتمتع العمال الفلسطينيون في الوقت المناسب بالحماية التي دُفعت من أجلها اشتراكاتهم.

٢٩. وقد مرت الآن فترة تزيد على سنة منذ أن انهارت مبادرة السلام الأخيرة. وعلى أرض الواقع - حيث تكتسي الوظائف والاقتصاد أهمية - فإن حل الدولتين في حاجة شديدة إلى الإنعاش. ويظل لدى المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، والقوى الكبرى والعالم العربي، القدرة والموارد لكي يعزز التزامه من أجل التوصل إلى حل تفاوضي. ويبدو الآن أنّ الخرائط والبوصلات قد فُقدت وأنّ فلسطين وإسرائيل أمام احتمال أن تخوضا غمار هذه الرحلة نحو المجهول خارج السبل المألوفة.

٢ - النمو المتعثر والاحتلال المستحكم يؤديان إلى آفاق سوق عمل بائسة

٣٠. إن فترة الانكماش التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠١٤ في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية التي أطلق عليها اسم "الجرف الصامد" في غزة، انتهت في عام ٢٠١٥. ولكن ذلك تجسد في معدل متواضع جداً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٣,٥ في المائة لا غير، حيث لم يرق إلى مستوى التوقعات. وضم ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٨ في المائة في غزة، و٢,٥ في المائة فقط في الضفة الغربية. وفي غزة، عانت أنشطة إعادة الإعمار الواسعة المتوقعة في مرحلة ما بعد الحرب من حالات تأخير كبيرة نتيجة لبطء تدفق المساعدات التي تعهدت بها الجهات المانحة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ في القاهرة واستمرار القيود المفروضة على استيراد ما يلزم من مواد البناء والمواد الخام الأخرى. وتزايدت وتيرة عمليات البناء في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ مع تنفيذ آلية إعادة إعمار غزة، وقد أدى ذلك إلى دعم النمو والعمالة، وإن كان من مستوى متدنٍ للغاية. وفي الضفة الغربية، أدى احتفاظ إسرائيل بإيرادات التخليص الجمركي في الفصل الأول من العام وتقليص دعم الميزانية، إلى الاضطرار إلى تشديد السياسة المالية من جانب السلطة الفلسطينية، وهو ما ترتب عليه أثر سلبي آخر على الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن النشاط الاقتصادي انتعش في الفصل الثاني، فقد اقترنت أعمال العنف والتوترات المتصاعدة التي استعرت في الضفة الغربية بعد تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ بتشديد القيود وارتفاع معدل البطالة والمزيد من احتمالات عدم كفاية النمو. وتنعكس هذه الاتجاهات العامة في التطور الفصلي للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، الذي يرتبط ارتباطاً عكسياً واضحاً بالبطالة، كما هو مبين في الشكل ٢-١.

الشكل ٢-١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفصلي (محسوباً بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤) والبطالة، ٢٠١٥

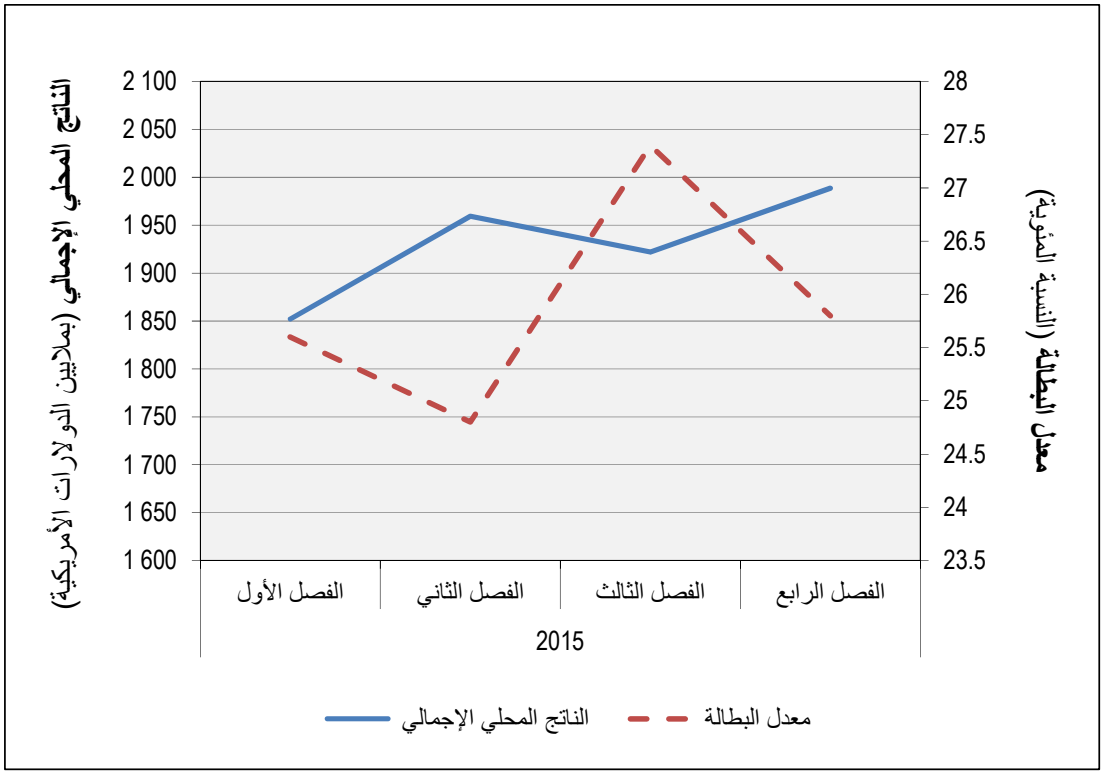

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٦أ) ومسح القوى العاملة (٢٠١٦ب).

٣١. وتبرز صورة أكثر قتامة للركود الاقتصادي لدى فحص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي نما بنسبة ٠,٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ١ ٧٤٦ دولاراً أمريكياً. ومن بواعث القلق، في الضفة الغربية، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض بنسبة ٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، ليبلغ ٢ ٢٦٦ دولاراً أمريكياً. وفي غزة، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٣ في المائة ليصل إلى ١ ٠٠٣ دولار أمريكي، ولكن مع ذلك فإن هذا النمو يظل أقل بنسبة ٢٧ في المائة من مستواه

قبل عقد من الزمن. وفي حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني العام يظل، إلى حد ما، دون تغيير من حيث القيم الحقيقية بالمقارنة مع مستواه في عام ١٩٩٩، قبل اندلاع الانتفاضة الثانية، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي الذي يفوق نظيره الفلسطيني بقرابة ١٢ مرة، ارتفع بنسبة ٢٨ في المائة مقارنة بمستواه في عام ١٩٩٩ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥).

الشكل ٢-٢: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤، الفترة ١٩٩٩-٢٠١٥

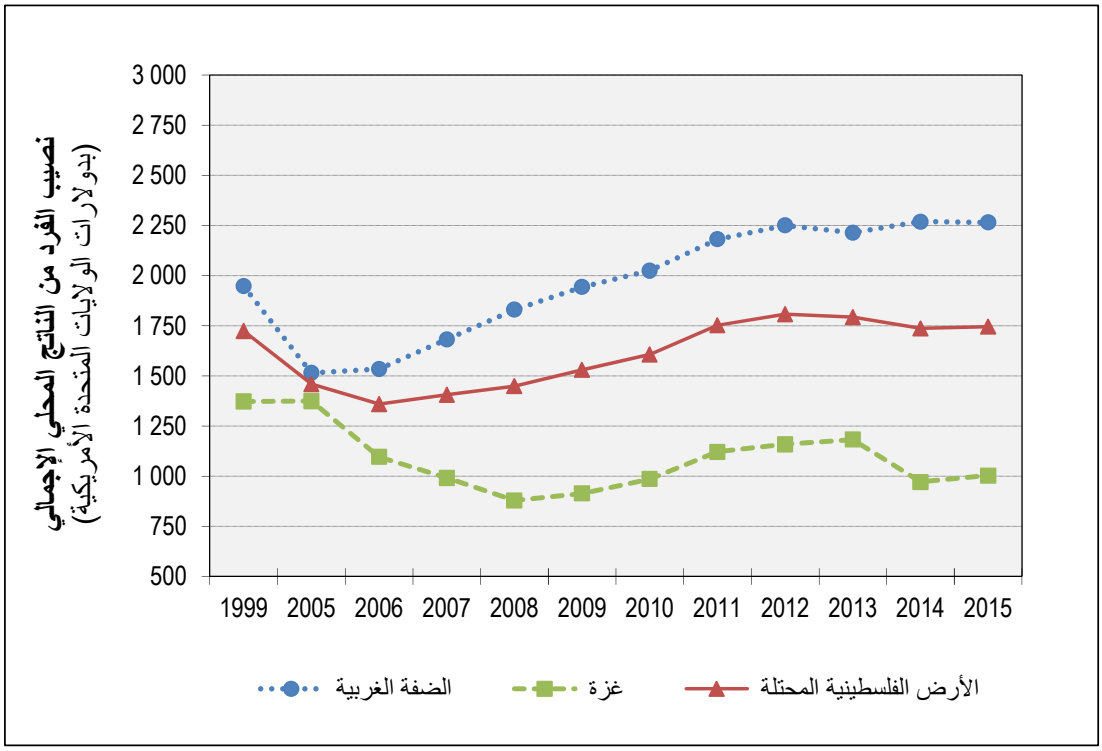

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٦أ).

٣٢. وقد أفضى انعدام اليقين السياسي وتدني مستوى المعونة التي تقدمها الجهات المانحة، بالإضافة إلى استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على التنقل والعبور، إلى كبح النمو الاقتصادي ونمو العمالة. وانخفض الدعم المباشر المقدم للميزانية بنحو ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٨ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦)، مما يعكس جانباً من الفتور الذي أصاب همة الجهات المانحة وتحول أولوياتها نحو الأزمات الأخرى التي تعصف بالمنطقة. وقد أدى ذلك إلى حدوث فجوة مالية قدرها ٦٥٠ مليون دولار أمريكي، الأمر الذي دفع بالسلطة الفلسطينية إلى اللجوء إلى زيادة الاقتراض من المصارف المحلية وإلى تراكم المتأخرات، بما فيها ما يخص صندوق المعاشات التقاعدية والإدارات المحلية والموردين من القطاع الخاص. وزاد هذا الأمر من المخاطر التي تتهدد القدرة على تحمل الديون، رغم احتواء العجز المالي من خلال ممارسة الانضباط المالي.

٣٣. وعلى الرغم من أن النمو المعتمد على الجهات المانحة لا يشكل نموذجاً مستداماً على المدى الطويل، فإنه لا يجوز، في سياق القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، التقليل من أهمية المعونة التي تقدمها الجهات المانحة للاقتصاد الفلسطيني. ووفقاً لمكتب اللجنة الرباعية، أسهمت المعونة الخارجية في استحداث قرابة نصف الوظائف التي أنشئت في الضفة الغربية وفي غزة على السواء خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولولاها كان معدل البطالة في الضفة الغربية سيبلغ ضعف معدله الحالي (مكتب اللجنة الرباعية، ٢٠١٥). وبالإضافة إلى أثر تدني المعونة التي تقدمها الجهات المانحة على الدعم المباشر المقدم للميزانية، فقد أدى ذلك أيضاً إلى انخفاض كبير في الإنفاق الإنمائي، بما في ذلك على ما تشتد الحاجة إليه من بنية تحتية وصحة وتعليم، الأمر الذي سيفضي إلى زيادة الحد من احتمالات النمو الأطول أمداً. وأفادت تقديرات صندوق النقد الدولي أنه يتعين على الاقتصاد الفلسطيني أن يحقق نسبة نمو سنوية قدرها ٤,٥ في المائة لمجرد استيعاب جميع الوافدين الجدد إلى سوق العمل (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦). وتبقى التوقعات الحالية التي تشير إلى أن النمو على المدى المتوسط لن يتجاوز ٣,٥ في المائة، بعيدة كل البعد عن ذلك.

٣٤. وفي ضوء هذه الضغوط المالية، حوّلت السلطة الفلسطينية مؤخراً عنايتها نحو معالجة الخسائر الضريبية الناجمة عن استقطاعات إسرائيل من مجموعة من مصادر الإيرادات. وتفيد تقديراتها بأن ما لا يقل عن ٣,٦ مليارات دولار أمريكي قد تراكمت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، إلى جانب خسارة مبلغ إضافي قدره ٣١٢ مليون دولار أمريكي في كل سنة من السنوات التالية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٦). ومن شأن الحد من هذه الخسائر أن يسمح بقطع شوط نحو سد الفجوة التي يخلفها تدني المعونة التي تقدمها الجهات المانحة.

تطورات سوق العمل

٣٥. بلغ حجم القوى العاملة الفلسطينية ١,٣ مليون شخص في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣,٥ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٤. وبالتزامن مع زيادة نسبتها ٣,٤ في المائة في عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فما فوق، ظل معدل مشاركة القوى العاملة على مستواه عند ٤٥,٨ في المائة (انظر الجدول ٢-١). وضم ذلك معدلاً قدره ٧١,٩ في المائة من الرجال، ولكنه لم يبلغ سوى ١٩,١ في المائة من النساء. وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة في القوى العاملة تضاعفت تقريباً، إذ ارتفعت من ١٠,٣ في المائة، وهي النسبة المسجلة في عام ٢٠٠١ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦ج)، فإنها تظل منخفضة للغاية وفقاً للمعايير العالمية، بل الإقليمية أيضاً، رغم المستويات التعليمية العالية للمرأة الفلسطينية، مما يفضي إلى خسارة كبيرة في الإمكانات الاقتصادية. وتتسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة التنقل والعبور في تعاظم العوائق التي تحول دون زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وهي عوائق تنشأ عن الأعراف الاجتماعية والثقافية والترتيبات المؤسسية المحدودة مثل حماية الأمومة والطلب الضعيف على اليد العاملة في القطاع الخاص المنظم من الاقتصاد، مما يبقي على معظم النساء خارج القوى العاملة.

الجدول ٢-١: مؤشرات سوق العمل، الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

	٢٠١٤	٢٠١٥				٢٠١٥	٢٠١٤/٢٠١٥
	المتوسط السنوي	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المتوسط السنوي	النسبة المئوية للتغيير
السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق (بالآلاف)	2 742	2 801	2 824	2 848	2 871	2 836.0	3.4
القوى العاملة (بالآلاف)	1 255	1 276	1 291	1 304	1 325	1 299.0	3.5
العمالة (بالآلاف)	917	950	971	947	983	962.8	5.0
الضفة الغربية	558	564	582	562	569	569.3	2.1
غزة	249	271	270	269	295	276.3	11.2
إسرائيل والمستوطنات	107	110	112	113	115	112.5	5.1
البطالة (بالآلاف)	338	326	320	357	342	336.3	-0.6
معدل المشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية)	45.8	45.6	45.7	45.8	46.2	45.8	0.1
الذكور	*71.5*	*71.7*	*71.2*	*72.1*	*72.5*	*71.9*	*0.5*
الإناث	*19.4*	*18.8*	*19.6*	*18.8*	*19.1*	*19.1*	*-1.8*
معدل البطالة (النسبة المئوية)	27.0	25.6	24.8	27.4	25.8	25.9	-4.0
الذكور	*23.9*	*22.8*	*21.0*	*23.7*	*22.3*	*22.5*	*-6.0*
الإناث	*38.5*	*36.2*	*38.9*	*41.8*	*39.7*	*39.2*	*1.8*
الضفة الغربية	17.7	16.3	15.4	18.7	18.7	17.3	-2.4
الذكور	*15.3*	*14.4*	*12.7*	*16.0*	*16.7*	*15.0*	*-2.0*
الإناث	*27.4*	*24.4*	*26.2*	*29.3*	*26.7*	*26.7*	*-2.7*
غزة	43.9	41.6	41.5	42.7	38.4	41.1	-6.4
الذكور	*40.2*	*37.9*	*36.3*	*37.4*	*32.3*	*36.0*	*-10.4*
الإناث	*56.9*	*55.2*	*59.5*	*63.3*	*60.5*	*59.6*	*4.8*

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (٢٠١٦ب).

٣٦. وانخفض المعدل الإجمالي للبطالة انخفاضاً ضئيلاً من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، إذ تراجع مجموع عدد العاطلين بنسبة ٠,٦ في المائة ليصل إلى ٣٠٠ ٣٣٦ عاطل عن العمل. غير أن هذا التحسن الهامشي ليس مؤشراً بشكل ملموس على وجود سوق عمل أوفر صحة. وانخفض معدل البطالة في صفوف الرجال من ٢٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥، في حين بلغ هذا المعدل ٣٩,٢ في المائة في صفوف النساء، أي بزيادة تجاوزت نسبة ٣٨,٥ في المائة مقارنة بالنسبة المسجلة في عام ٢٠١٤. ولوحظ أهم انخفاض في معدل البطالة في صفوف الرجال في غزة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انتعاش أنشطة إعادة الإعمار في الفصل الأخير من العام. ومع ذلك، فبينما حصل عدد أكبر من الرجال في غزة على عمل، ارتفع معدل البطالة في صفوف النساء في غزة ارتفاعاً مذهلاً ليصل إلى ٦٠ في المائة. وبالنسبة إلى الأعداد الصغيرة من النساء اللواتي يلتحقن بصفوف القوى العاملة في غزة، فإنهن لا يحصلن إلا على فرص قليلة للعمل في الاقتصاد المنظم خارج نطاق وظائف القطاع العام في الصحة والتعليم. وعادة ما تعمل النساء الأخريات في وظائف غير منظمة في الزراعة ورعاية الأطفال وأشغال التنظيف والأنشطة التقليدية الأخرى، من قبيل التطريز، في حين تبقى غالبية النساء في القوى العاملة عاطلة عن العمل. وفي الضفة الغربية، ترافقت أعمال العنف التي انتشرت اعتباراً من الفصل الثالث من عام ٢٠١٥ مع زيادة القيود المفروضة على حركة التنقل والعبور وارتفاع في معدل البطالة في صفوف الرجال والنساء على السواء.

٣٧. بل إن الشباب الفلسطيني يواجه آفاقاً أشد قسوة. ومن المتوقع أن تنخفض معدلات مشاركة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً في القوى العاملة، إذ يتلقى قرابة نصف عددهم تعليماً كامل الوقت. ومع ذلك، فإن قرابة خمس هذه الفئة العمرية، بما فيها أكثر من ٣٠ في المائة من الشابات، ليسوا في القوى العاملة ولا هم في التعليم (انظر الجدول ٢-٢). بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل البطالة في صفوف أولئك الذين ينضمون إلى القوى العاملة يتجاوز ٤٠ في المائة، إذ يضم هذا المعدل ٣٦,٤ في المائة من الشبان و٦٠,٨ في المائة من الشابات. وهذه المعدلات هي، مرة أخرى، أعلى بكثير في غزة منها في الضفة الغربية. وخلصت الدراسة الاستقصائية للشباب الفلسطيني، التي أجريت في عام ٢٠١٥، إلى أن متوسط فترة البطالة بالنسبة إلى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً تمتد إلى أكثر من سنتين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦د). وتلحق هذه البطالة الشاملة والشائعة طويلة المدى ضرراً كبيراً بالمهارات وآفاق سوق العمل المستقبلية لشباب اليوم ويمكنها بصفة أعم أن تؤدي إلى التهميش. والواقع أن كون الشباب يشكل معظم الفلسطينيين المتورطين في موجة العنف التي عمت اعتباراً من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، هو دليل على حالات الإحباط والسخط واليأس التي تراكمت بفعل الحياة تحت وطأة الاحتلال، إلى جانب الآفاق الاقتصادية المحدودة كما يبدو. ومن الضروري أن يجري الاستثمار في الشباب على نطاق واسع، بحيث يشمل نُظم استحداث الوظائف المباشرة والإرشاد الوظيفي ومبادرات التدريب وتطوير المهارات، فضلاً عن تشجيع روح تنظيم المشاريع.

الجدول ٢-٢: وضع الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤) في القوى العاملة، الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

	٢٠١٤	٢٠١٥		
	المجموع	**المجموع**	***الذكور***	***الإناث***
مشاركة الشباب في القوى العاملة (النسبة المئوية)	31.6	32.7	*52.9*	*11.6*
الضفة الغربية	33.3	33.6	*55.1*	*11.1*
غزة	28.8	31.2	*49.4*	*12.4*
معدل بطالة الشباب (النسبة المئوية)	43.6	40.7	*36.4*	*60.8*
الضفة الغربية	30.4	28.7	*24.9*	*48.1*
غزة	67.9	61.0	*56.7*	*78.4*
الشباب خارج القوى العاملة (النسبة المئوية)	68.4	67.3	*47.1*	*88.4*
في التعليم (النسبة المئوية)	50.1	48.9	*40.2*	*57.6*
خارج التعليم (النسبة المئوية)	18.3	18.4	*6.9*	*30.8*

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (٢٠١٦ب).

٣٨. وارتفع مجموع فرص العمل بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٥، حيث استحدثت غالبية الوظائف الجديدة في غزة (وصلت نسبة النمو ١١,٢ في المائة) (انظر الجدول ٢-١). وارتفع معدل العمالة، مقيساً من حيث مجموع العمالة كنسبة مئوية من السكان في سن ١٥ عاماً فما فوق، إلى ٣٤,٢ في المائة في الفصل الرابع من عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع ٣٣,٧ في المائة في الفصل نفسه من عام ٢٠١٤. وارتفع معدل عمالة الرجال من ٥٤,٦ في المائة إلى ٥٦,٤ في المائة خلال الفترة نفسها، لكنه انخفض من معدل شديد التدني أصلاً قدره ١٢,٣ في المائة إلى ١١,٥ في المائة فقط بالنسبة إلى النساء.

٣٩. ويختص قطاع الخدمات، الذي يستأثر بقرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، بالحصة الأكبر في مجال العمالة، حيث يمثل ٣١ في المائة من الرجال المستخدمين و٦٣ في المائة من النساء المستخدمات (انظر الجدول ٢-٣). ويعتبر قطاعا التجارة والبناء ثاني أكبر مصدر عمل بالنسبة إلى الرجال، بنسبة ٢٢,٦ في المائة و١٨,٦ في المائة على التوالي، في حين يضم قطاع الزراعة ثاني أكبر نسبة من العاملات (١٣,١ في المائة). ويستأثر قطاع التصنيع الأكثر إنتاجية بحصة أقل من العمالة، وقد انكمش انكماشاً ملموساً منذ توقيع اتفاقات أوسلو. والواقع أنه نتيجة للقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي وغيرها من الموارد المنتجة، انخفضت حالياً حصة قطاعي الزراعة والتصنيع مجتمعين في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من نصف المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٤. والنسبة المرتفعة للنساء العاملات في قطاعي الخدمات والزراعة قياساً بإسهامهما في الناتج المحلي الإجمالي، إنما هي دليل على أن العمالة في هذين القطاعين، هي غير منظمة ومتدنية الإنتاجية على الأرجح.

الجدول ٢-٣: التشكيل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والعمالة، ٢٠١٥

	الحصة في الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)	**الحصة في العمالة** (النسبة المئوية)		
		المجموع	***الذكور***	***الإناث***
الزراعة وصيد الأسماك والحراجة	3.3	8.7	*7.8*	*13.1*
التصنيع والتعدين والمحاجر	13.4	13.0	*13.4*	*11.0*
البناء	8.3	15.5	*18.6*	*0.6*
التجارة والمطاعم والفنادق	18.7	20.6	*22.6*	*11.3*
النقل والتخزين والاتصال	7.8	5.9	*6.8*	*1.1*
الخدمات وغيرها من الفروع	48.6	36.3	*30.9*	*62.9*
المجموع	**100.0**	**100.0**	***100.0***	***100.0***

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٦أ) ومسح القوى العاملة (٢٠١٦ب).

٤٠. وسجلت عمالة الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات نمواً بنسبة ٥,١ في المائة إضافية في عام ٢٠١٥، لتبلغ زهاء ١١٥ ٠٠٠ عامل من الضفة الغربية خلال الفصل الرابع من العام حسب التقديرات، وهو ما يمثل ١١,٦ في المائة من مجموع العمالة الفلسطينية (انظر الجدول ٢-١). ويقترب العدد الإجمالي حالياً من مستويات تدفقات اليد العاملة الفلسطينية نحو إسرائيل قبل اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠. وفي تلك المرحلة، حُرم قرابة ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني عامل في إسرائيل من فرص النفاذ إلى سوق العمل الإسرائيلية. وعلى نقيض ذلك، في عام ٢٠١٥ وعلى الرغم من تزايد أعمال العنف، فقد فُسح المجال لنمو العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات. أما النظام المعقّد للحصص والتراخيص بالنسبة إلى فلسطينيي الضفة الغربية، الذين يحملون تصريحاً أمنياً وبطاقة هوية مغناطيسية والذين ينتقلون يومياً بين مساكنهم في الضفة الغربية وأماكن عملهم الإسرائيلية، فلا يزال على حاله. ويظل نظام التصاريح مرهوناً بالتكييفات المخصصة. وفي عام ٢٠١٥، خُفض الحد الأدنى لسن العمل من ٢٤ إلى ٢٢ عاماً، وأُلغي الشرط الذي يقتضي من طالبي تراخيص العمل أن يكون لديهم أطفال، غير أن شرط زواجهم يظل قائماً. ووفقاً للمنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، فقد أصدر ٢٠٣ ٥٨ تصريحاً منذ آذار/ مارس ٢٠١٦، للفلسطينيين للعمل في إسرائيل من أصل مجموع الحصص البالغ ٩٠٠ ٦٠، بما في ذلك ٠٠٠ ١٦ تصريح يسمح بالمكوث ليلاً في إسرائيل (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٦). وأُصدر ٦٣٢ ٢٧ تصريحاً إضافياً للدخول من أجل العمل في المستوطنات. وثمة قرابة ٠٠٠ ٣٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل والمستوطنات دون تراخيص، أو بتراخيص صادرة للدخول إلى إسرائيل لأغراض أخرى غير العمل. وهذا يعرضهم لممارسات أصحاب العمل والوسطاء المسيئة

والاستغلالية، فضلاً عن المضايقات والسجن في حالة ما إذا ألقت السلطات الإسرائيلية القبض عليهم. وقد أُغلقت سوق العمل الإسرائيلية في وجه فلسطينيي غزة منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦. ومع ذلك، علمت البعثة ببراهين سردية على حالات استخدام التراخيص التجارية لإيجاد وظائف غير منظمة في إسرائيل[٤].

٤١. ويمثل قطاع البناء ٦٣ في المائة من العمالة الفلسطينية في إسرائيل، يليه قطاع التصنيع (١١ في المائة) والتجارة (٩ في المائة) والزراعة (٩ في المائة) (رابطة الصناعيين في إسرائيل، ٢٠١٦). وخلال زيارة البعثة، أُعلن عن أنه سيجري إصدار نحو ١٠ ٠٠٠ ترخيص عمل إضافي لقطاع البناء. ولا يزال نقص السكن في إسرائيل يدعم الطلب على اليد العاملة، وقد شدد أصحاب العمل الإسرائيليون على تفضيلهم العمال الفلسطينيين على غيرهم من العمال المهاجرين وعلى الحاجة إلى المزيد من المهارات التقنية على السواء. وفي حين يظل العمل في الاقتصاد الإسرائيلي ضرورة نظراً إلى القدرة الاستيعابية المحدودة لسوق العمل الفلسطينية في ظل الاحتلال، يبقى عدد كبير من العمال في المهن متدنية المهارات. وفي نهاية المطاف، لا يوجد بديل عن السماح بتنمية القاعدة الإنتاجية الفلسطينية والنهوض بها.

المداخيل والفقر

٤٢. كان متوسط الأجر اليومي الذي تقاضاه العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات في عام ٢٠١٥، والبالغ زهاء ٢٠٠ شيكل إسرائيلي جديد في اليوم، أعلى بمعدل ٢,٣ مرة منه في القطاع الخاص في الضفة الغربية، وهو ما يفسر جاذبية العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، حتى وإن كان في ظروف صعبة. ولدى قطاع البناء في إسرائيل حد أدنى للأجور أعلى من الحد الوطني الإسرائيلي الأدنى للأجور، وهو مرشح للارتفاع أكثر في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلى النقيض من ذلك، لم يبلغ متوسط الأجر اليومي الذي تقاضاه العمال الفلسطينيون في القطاع الخاص في غزة سوى ٤٥ في المائة من نظيره في الضفة الغربية، وقد انخفض بالقيم الحقيقية بنسبة ٦ في المائة مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٤ (انظر الجدول ٢-٤).

الجدول ٢-٤: متوسط الأجور والأسعار بالقيم الاسمية والقيم الحقيقية، ٢٠١٥

	الضفة الغربية	غزة
متوسط الأجر اليومي (بالشيكل الإسرائيلي الجديد)، ٢٠١٥		
القطاع العام	107.8	84.9
القطاع الخاص	86.4	39.4
إسرائيل والمستوطنات	199.1	–
التغيير في الأجور الحقيقية ٢٠١٥/٢٠١٤ (بالنسبة المئوية)		
القطاع العام	1.9	2.9
القطاع الخاص	2.4	-6
إسرائيل والمستوطنات	4.8	–
مؤشر الأسعار الاستهلاكية لعام ٢٠١٥ (النسبة المئوية)	1.29	1.77

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (٢٠١٦ب) وبيانات مؤشر الأسعار الاستهلاكية (٢٠١٦ه).

٤٣. ولا تزال الفجوة الجنسانية في الأجور قائمة، إذ لا يمثل متوسط الأجر اليومي الذي تتقاضاه النساء الفلسطينيات سوى ٨١,٩ شيكلاً إسرائيلياً جديداً، مقارنة بمتوسط الأجر اليومي الذي يتقاضاه الرجال البالغ ١٠٨ شيكلاً إسرائيلياً جديداً. وفي حين كانت الفجوة الجنسانية في الأجور ضيقة في القطاع العام، كان متوسط الأجور اليومية للنساء أقل من ٧٥ في المائة من متوسط الأجور اليومية للرجال في القطاع الخاص في الضفة الغربية (انظر الشكل ٢-٣). وانخفض متوسط الأجور اليومية في القطاع الخاص للرجال والنساء على السواء في غزة بقدر كبير عن الحد الوطني الفلسطيني الأدنى للأجور البالغ ٦٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم. والواقع أن قرابة

[٤] منذ عام ٢٠١٥، أصدر المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي ٣ ٠٠٠ تصريح تجاري لصالح أصحاب المشاريع من غزة من أجل الدخول إلى إسرائيل عبر معبر إيريز.

٧٣ في المائة من مجموع الموظفين بأجر في القطاع الخاص في غزة يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، مقارنة بنسبة ٢٣ في المائة من نظرائهم في الضفة الغربية.

الشكل ٢-٣: متوسط الأجور اليومية مصنفة حسب الموقع والجنس، ٢٠١٥

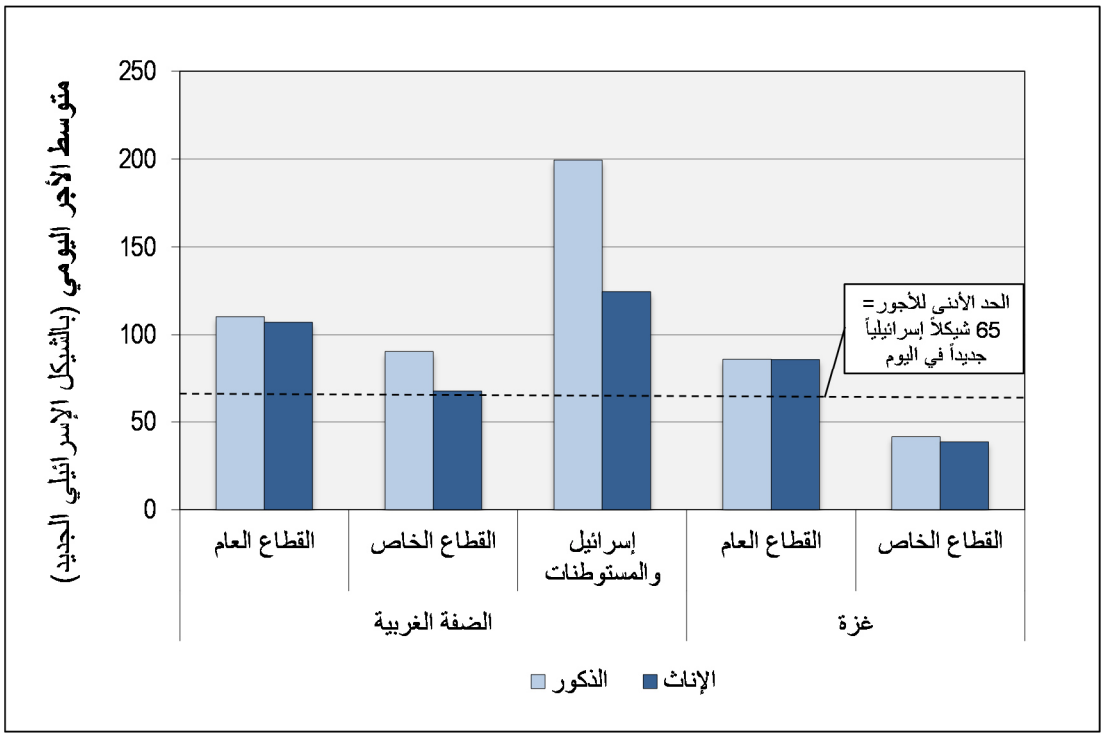

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات مسح القوى العاملة (٢٠١٦ب).

٤٤. وبقي معدل التضخم (مقيساً بمؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطينية) منخفضاً بنسبة ١,٤٣ في المائة بالمقارنة مع ١,٧٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وارتفعت الأسعار بنسبة ١,٧٧ في المائة في غزة و١,٢٩ في المائة في الضفة الغربية و٠,٣٣ في المائة فقط في القدس الشرقية التي تأثرت بوجه خاص بالضغوط الانكماشية في إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦ه). ولوحظت أعلى الزيادات في الأسعار في بعض المواد الغذائية الأساسية، من قبيل الخضار الطازجة واللحوم الطازجة والأرز. ويؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية أساساً في الأسر المعيشية منخفضة الدخل، التي تكون معرضة أكثر لانعدام الأمن الغذائي. وأظهر مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي لعام ٢٠١٤ أن ٢٧ في المائة من الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، حيث شكلت هذه النسبة ٤٧ في المائة في غزة و١٦ في المائة في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي، ٢٠١٥). وتنشأ المستويات العالية من انعدام الأمن في غزة على وجه الخصوص من ارتفاع الأسعار وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن استمرار حالة النزاع، وليس من عدم توفر الغذاء. وتعكس هذه المستويات على نحو وثيق معدلات الفقر. وتفيد تقديرات البنك الدولي أن المعدل الإجمالي للفقر بلغ ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٤، حيث شكلت هذه النسبة ٣٩ في المائة في غزة و١٦ في المائة في الضفة الغربية (البنك الدولي، ٢٠١٥). وبالنظر إلى أن قرابة ٨٠ في المائة من أهل غزة يعتمدون على دعم الجهات المانحة، فإنه يُخشى من أن يؤدي تناقص تدفقات المعونة إلى حدوث زيادات في انعدام الأمن والفقر في المستقبل.

العقبات أمام التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية

٤٥. لا تزال التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية مقيدة بشدة نتيجة القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة التنقل والعبور. وتشمل هذه القيود نقاط التفتيش والحواجز الطرقية والبوابات الحديدية والكتل والخنادق الترابية، إضافة إلى الجدار الفاصل الذي يجري بناء ٨٥ في المائة منه داخل الضفة الغربية، بدلاً من بنائه على طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ("الخط الأخضر")، عازلاً بذلك ١٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية[٥]. وانتشر ما مجموعه ٤٩٠ حاجزاً أمام حركة التنقل، بما في ذلك ٦٠ نقطة تفتيش، في أنحاء الضفة الغربية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤). ولم يشمل هذا الإحصاء الأخير ١١١ هيكل إغلاق إضافي في المنطقة H2 في محافظة الخليل[٦]. ويمكن تخفيف مجموع هياكل الإغلاق أو تضييقها حسب المشيئة. وتفيد التقارير أنه في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في الفصل الثالث من عام ٢٠١٥، سُجلت زيادة كبيرة في عدد الحواجز التي تعيق حركة التنقل في الضفة الغربية، لا سيما في الخليل ونابلس، فضلاً عن القدس الشرقية وحولها. وبموازاة ذلك، تيسرت حركة التنقل بين القرى والمدن الفلسطينية، فضلاً عن الوصول إلى الأراضي الزراعية، من خلال مد شبكة طرق بديلة تسمى "نسيج الحياة"، تهدف إلى تحقيق استمرارية التنقل على حساب التواصل الجغرافي. وتفضي هذه الشبكة إلى فقدان المزيد من الأراضي وتعطيل الطرق التقليدية، وتسهم في استمرار تجزئة الضفة الغربية.

٤٦. وتتعرض التنمية الاقتصادية الفلسطينية لقيود أشد في المنطقة جيم التي تضم أكثر من ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية وتشتمل على معظم مواردها الطبيعية[٧]. وتربط المنطقة جيم بين المنطقتين ألف وباء المتقطعتي الأوصال لولا ذلك، وتكتسي أهمية بالغة في تنمية البنى التحتية والزراعة والصناعة، غير أن ٧٠ في المائة من المنطقة هي في قبضة المجالس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية، وتقع بالتالي خارج نطاق التنمية الفلسطينية. ولا تسمح الإدارة المدنية الإسرائيلية حالياً بالبناء سوى في قرابة ١ في المائة من المنطقة جيم. وتواجه المشاريع الاستثمارية واسعة النطاق التي يضطلع بها القطاع الفلسطيني الخاص والمستثمرون الأجانب على السواء، من قبيل مدينة روابي الجديدة، فضلاً عن المجمعات الصناعية في بيت لحم وأريحا وجنين، عقبات متكررة فيما يتعلق بالحصول على التصاريح اللازمة لتطوير البنية التحتية الضرورية في المنطقة جيم. وتتواصل هذه المشاريع، رغم ما ينطوي عليه ذلك من تكاليف الصفقات العالية من حيث المفاوضات المطوّلة وغير القابلة للتنبؤ، التي غالباً ما تستلزم إنفاق قدر كبير من الرصيد السياسي. وأحيطت البعثة علماً بأنه قد تم التوصل إلى إبرام اتفاق لإنشاء طريق مؤدٍ إلى جسر ألنبي (الملك حسين) من أجل الوصول إلى المنطقة الصناعية في أريحا، في الوقت الذي مُنح فيه الآن مشغلو الهواتف النقالة الفلسطينيون تصاريح لتنفيذ خدمات الجيل الثالث (3G) في الضفة الغربية. وقد ظلت هاتان المسألتان على السواء قيد المناقشة لعدد من السنوات. وهذه البيئة المتقلقلة لا تشجع المستثمرين من الخواص، سواء كانوا محليين أو أجانب، حيث تفيد التقارير بأن معدل العائد الذي ينشد تحقيقه البعض منهم يتجاوز ٣٠ في المائة بالنظر إلى شدة المخاطر المنطوية على ذلك.

٤٧. وتواصلت في عام ٢٠١٥ السياسة التي اتبعتها إسرائيل في عام ٢٠١٤ للسماح بإعادة إنشاء روابط تجارية محدودة بين الضفة الغربية وغزة، على الرغم من أن حجم عمليات نقل السلع التجارية لم يشكل سوى جزء ضئيل للغاية من مستواه قبل الحصار الذي ضُرب على غزة في عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، فقد أصبحت أسواق القدس الشرقية مفصولة أكثر فأكثر عن الضفة الغربية وغزة على السواء، وفي أوائل عام ٢٠١٦، حُظر على ستة من منتجي اللحوم والألبان من الضفة الغربية تسويق منتجاتهم في القدس الشرقية. والوصول دون عائق إلى الأسواق المحلية أمر ضروري للتنمية الاقتصادية، كما هي الحال بالنسبة إلى التجارة مع العالم الخارجي. وفي الوقت الراهن، تجري المعاملات التجارية الفلسطينية أساساً مع إسرائيل، وذلك بشروط تجارية تصب بقوة في صالح إسرائيل. وقد ركزت المنشآت الفلسطينية اهتمامها على نحو متزايد في السنوات الأخيرة على تعزيز التجارة مع العالم العربي عبر جسر ألنبي الذي يربط الضفة الغربية بالأردن، وارتفعت قيمة الواردات إلى الضفة الغربية

---

[٥] بعد الانتهاء من بناء الجدار الفاصل، سيبلغ مساره الإجمالي قرابة ٧٠٠ كلم، تم تشييد ثلثين منه حتى الآن. ودعت الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ إلى وقف أعمال تشييد الجدار الفاصل وتفكيكه على الفور وجبر جميع الأضرار الناتجة عنه. وأيد هذه الفتوى القرار اللاحق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/ES-10/15، المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

[٦] أنشأ بروتوكول الخليل الخاص الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ منطقة منفصلة، هي منطقة H2، التي تغطي تقريباً ٢٠ في المائة من مدينة الخليل، وتقدم لها السلطة الفلسطينية الخدمات الإدارية، لكن تبقى لإسرائيل المراقبة الأمنية التامة عليها. وتشير التقديرات إلى أن ٥٠٠ مستوطن إسرائيلي يقيمون في هذه المنطقة ويتمتعون بحماية الجيش الإسرائيلي الحاضر بقوة، في وسط زهاء ٤٠ ٠٠٠ فلسطيني (وحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني في مدينة الخليل ككل).

[٧] تخضع المنطقة جيم، كما حددتها اتفاقات أوسلو، للسلطة الأمنية والإدارية الإسرائيلية الكاملة.

عبر هذا الممر بنسبة ٢٠ في المائة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٦). ومع ذلك، لا يزال معدل الصادرات محدوداً لكون المنتجات الفلسطينية غير قادرة نسبياً على المنافسة في هذه الأسواق. ويؤدي عدد من العوامل إلى تضخم تكاليف الإنتاج والحد من الإنتاجية والقدرة التنافسية. وتشمل هذه العوامل: تعذر استيراد مجموعة واسعة من المواد الخام الضرورية، بما فيها الأسمدة الزراعية، الواردة على قوائم طويلة من المواد "مزدوجة الاستخدام" التي تنظر إليها إسرائيل على أنها تشكل تهديداً أمنياً؛ إجراءات التشاحن المرهقة المفروضة عند جميع نقاط العبور، التي لا تزال تتسبب في حدوث تأخيرات وإهدار المنتجات وجلب المتاعب وارتفاع التكاليف بشكل ملحوظ؛ عدم اعتراف إسرائيل باتفاقات التجارة الحرة الموقعة بين فلسطين والبلدان الأخرى، مما يؤدي إلى عدم تطبيقها.

٤٨. وعلى الرغم من ذلك، تُبذل جهود لزيادة الطاقة الاستيعابية لجسر ألنبي من خلال تحسين البنية التحتية على جانبي المعبر. وفور بداية تشغيله، سيتيح جهاز مسح جديد من تمويل الولايات المتحدة على الجانب الأردني من المعبر، فضلاً عن جهاز مسح من تمويل هولندا على جانب الضفة الغربية، إمكانية نقل البضائع بالحاويات، مما سيسهم في تقليل الوقت اللازم للنقل وتكاليفه. بيد أنه ما لم ترفع القيود التي تعوق التجارة على نطاق أوسع بكثير، فإن أثر هذه التدابير سيكون مكبوتاً.

أنشطة إعادة إعمار محدودة وآفاق مقيدة في غزة

٤٩. بعد مرور ما يقرب من عامين على العملية العسكرية الإسرائيلية المدمرة، "الجرف الصامد"، لا تزال غزة محاصرة براً وبحراً وجواً. وتضم المناطق المقيد الوصول إليها التي تمتد على طول الحدود قرابة ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في غزة، مع فرض "منطقة محظورة" تماماً على مسافة ١٠٠ متر من الحدود ومناطق محفوفة بالمخاطر تمتد إلى أبعد من ذلك بشكل ملحوظ. وجرى في نيسان/ أبريل ٢٠١٦ توسيع مساحة صيد الأسماك المفروضة قبيل الحرب لتصبح ٩ أميال بحرية بدلاً من ٦ أميال بحرية في بعض المناطق، ومن المفترض أن يؤدي ذلك إلى حد ما، إلى تحسين فرص اصطياد السردين أمام صيادي غزة المتمسكين بنشاطهم؛ غير أن هذا الحد لا يزال أقل بكثير من المسافة المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو والبالغة ٢٠ ميلاً بحرياً.

٥٠. ونتيجة لتنفيذ آلية إعادة إعمار غزة، بالإضافة إلى بعض مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق الممولة من الجهات المانحة في دول الخليج العربية، فإن أنشطة إعادة الإعمار في أعقاب الحرب باتت جارية الآن. وجرت إعادة بناء أو إصلاح أكثر من ٩٠ في المائة من المدارس والمستشفيات المتضررة أو المدمرة وإعادة بناء أو إصلاح قرابة نصف المنازل المتضررة أو المدمرة البالغ عددها ١٧١ ٠٠٠ منزل (الأمم المتحدة، ٢٠١٦). ومع ذلك، وبالنظر إلى التقدم الأبطأ في إعادة بناء الوحدات السكنية التي دُمرت بالكامل، لا يزال قرابة ٧٥ ٠٠٠ غزاوي مشردين بعد مضي أكثر من ١٨ شهراً على توقف الأعمال العدائية. وكانت وتيرة إعادة الإعمار أبطأ من المتوقع، وذلك إلى حد كبير بسبب عدم ورود ما يكفي من الأموال التي تعهدت بها الجهات المانحة خلال مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤. وبحلول نهاية آذار/ مارس ٢٠١٦، لم ترد في الواقع سوى ٤٠ في المائة (١,٤ مليار دولار أمريكي) من إجمالي المبلغ المتعهد به والبالغ ٣,٥ مليار دولار أمريكي، حيث تأخر صرف قرابة ١,٣ مليار دولار أمريكي عن الموعد الزمني المتفق عليه (البنك الدولي، ٢٠١٦أ).

٥١. ومعبر كيرم شالوم هو المعبر التجاري الوحيد المشغل على طول الحدود، وهو نقطة عبور تستلزم استخدام نظام التشاحن ويقع في أقصى الجنوب من غزة، مما يستتبع تكاليف نقل أعلى بالمقارنة مع غيره من المعابر المغلقة. وعلى الرغم من تثبيت جهاز مسح من شأنه أن يتيح إمكانية استخدام الحاويات، لا يزال نقل البضائع بهذه الوسيلة محظوراً في معبر كيرم شالوم. ويُسمح لمعظم السلع الاستهلاكية بالعبور، وقد سُمح أيضاً في عام ٢٠١٥، بدخول عدد أكبر من مواد البناء بالاقتران مع تنفيذ آلية إعادة إعمار غزة، وإن اعترى ذلك انقطاعات دورية. وبلغ المتوسط الشهري لعدد الشاحنات المحملة بالبضائع المستوردة ٨٩٧ ٧ في عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع ٣٠٧ ٤ في عام ٢٠١٤. والواقع أنه بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، تجاوز حجم الواردات المستوى الذي كان عليه قبل الحصار للمرة الأولى (انظر الشكل ٢-٤). إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الضرائب التي تفرضها السلطة الفعلية في غزة على هذه الواردات لا تحوّل إلى السلطة الفلسطينية، حيث تشكل سبباً مهماً لتسرب الإيرادات. ومنذ إغلاق الأنفاق الممتدة تحت الحدود مع مصر في رفح، أفادت التقارير أن هذه العائدات الضريبية ارتفعت بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال استيراد معظم مدخلات الإنتاج محظوراً من خلال التطبيق الإسرائيلي لقائمة طويلة للغاية ومتغيرة باستمرار بالبضائع "ذات الاستخدام المزدوج". وبسبب ذلك، لا يستطيع القطاع الخاص المحلي أن ينافس الواردات الأجنبية، مما يؤدي بالعديد من أصحاب المصانع إلى وقف عملياتهم والتحول إلى الأعمال التجارية، في الوقت الذي تعمل فيه معظم الصناعات المتبقية بجزء ضئيل من قدراتها. وبموازاة ذلك، لا تزال العديد من المشاريع المهمة لتطوير البنية التحتية معطلة نتيجة لهذه القيود المفروضة.

الشكل ٢-٤: واردات غزة: متوسط الشاحنات المحملة شهرياً، ٢٠١٥

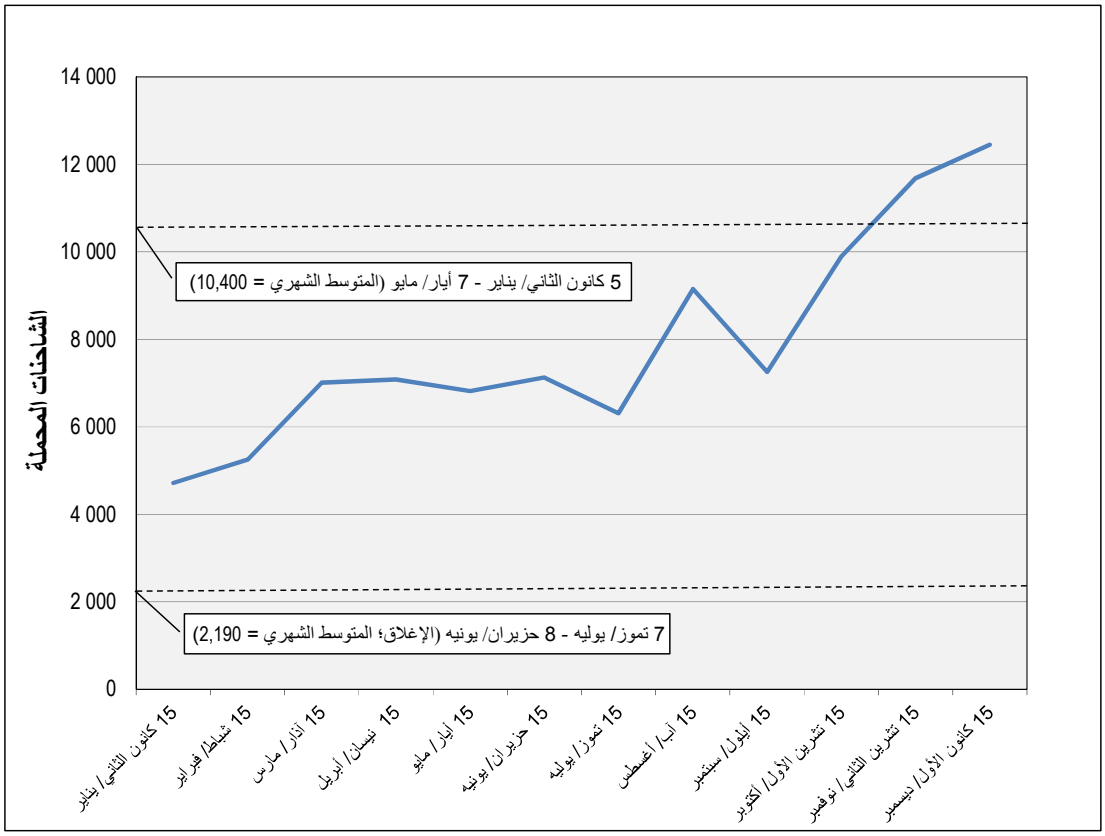

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: قاعدة بيانات أنشطة معابر غزة (٢٠١٦أ)؛ بالترديد: *تقرير الرصد نصف الشهري بشأن معابر قطاع غزة*، من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ (البيانات حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩) (٢٠١٠).

٥٢. وارتفع معدل صادرات غزة من ٩٣ شاحنة محملة فقط في عام ٢٠١٤ إلى ٦٢١ شاحنة محملة في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ٢-٥). وغادرت غزة ٧٣٠ شاحنة إضافية محملة بالسلع متوجهة إلى الضفة الغربية. وقد شملت الصادرات المسموح بها بعض السلع الزراعية والأثاث والملابس. وعلى الرغم من التسهيل النسبي في السياسة المتبعة بشأن السماح بأنشطة التصدير من غزة، لا يزال الحجم الكلي للصادرات يمثل جزءاً ضئيلاً من عدد الشاحنات المحملة بالبضائع المصدرة في عام ٢٠٠٠ والذي فاق ١٥ ٠٠٠ شاحنة. وتكاد أكثر من ثماني سنوات من الحصار وثلاثة حروب تقضي على القاعدة الإنتاجية المحدودة أصلاً في غزة، ومن الحيوي إعادة تأهيلها لتحقيق النمو المطرد واستحداث فرص العمل إلى ما بعد مرحلة إعادة الإعمار قصيرة الأجل. وعلى الرغم من أن قطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي تكبدا ما يقدر بزهاء ٦٠٢ مليون دولار أمريكي من الأضرار والخسائر خلال الصراع الأحدث عهداً، فإنه بحلول نهاية آذار/ مارس ٢٠١٦ لم يوجه سوى مبلغ ١٥ مليون دولار أمريكي من التعهدات المالية المعلنة خلال مؤتمر القاهرة صوب تلبية احتياجات هذين القطاعين (الأمم المتحدة، ٢٠١٦؛ البنك الدولي، ٢٠١٦أ). ويتسبب النقص المزمن في الطاقة والمياه، الذي يترتب عليه انقطاع التيار الكهربائي لمدة ١٢ إلى ١٦ ساعة يومياً (الأمم المتحدة، ٢٠١٦)، في الحد بقدر أكبر من القدرات الإنتاجية والتنمية الاقتصادية، ويؤثر تأثيراً مباشراً على سبل العيش. وكما تشدد على ذلك الأمم المتحدة، فإن "إعادة إعمار غزة حسب معايير ما قبل تموز/ يوليه ٢٠١٤ لا يمكن أن تكون الهدف النهائي" (المرجع نفسه، الصفحة ١٦). أما الجهود المبذولة من أجل إعادة الإعمار، وإن كان مرحباً بها، فإنها تظلّ مقيدة وليست بديلاً عن تطبيق رفع شامل للحصار.

الشكل ٢-٥: صادرات غزة: مجموع الشاحنات المحملة سنوياً، ٢٠٠٠-٢٠١٥

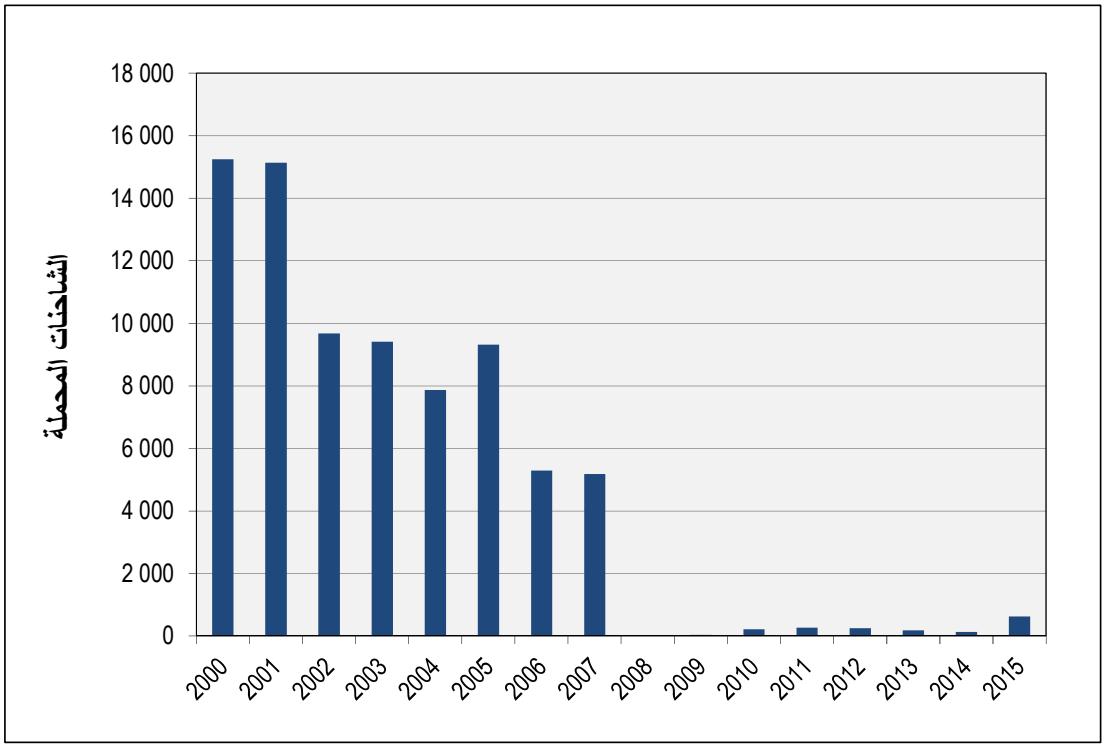

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات أنشطة معابر غزة (٢٠١٦أ).

٣ - حقوق العمال الفلسطينيين في ظل الاحتلال المطول: التثبت من واقع الأمور

استمرار توسع المستوطنات وتدعيمها

٥٣. لا يزال النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، عقبة رئيسية أمام إنفاذ حقوق العمال الفلسطينيين وتطوير اقتصاد فلسطيني يتمتع بمقومات البقاء[٨]. وخلال عام ٢٠١٥، استمرت إسرائيل في توسيع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، ووافقت على خطط لبناء مستوطنات جديدة. وفي حين شهد التخطيط لبناء وحدات سكنية جديدة في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية تباطؤاً، فقد استمرت عمليات البناء الجديدة. وتفيد آخر البيانات الصادرة عن المنظمة غير الحكومية "السلام الآن"، بأنه شُرع في عام ٢٠١٥ في بناء ١ ٨٠٠ وحدة سكنية جديدة - ١ ٥٤٧ هيكلية دائمة و٢٥٣ وحدة متنقلة. وهو ما يقل عن عدد الوحدات التي بُنيت في عام ٢٠١٤ ولكنه يزيد على العدد المسجل في العامين السابقين. ونُفذ قرابة ٦٠ في المائة من عمليات البناء الجديدة هذه بين الخط الأخضر والجدار الفاصل (منظمة "السلام الآن"، ٢٠١٦).

٥٤. وطُورت البنية التحتية من أجل بناء ما لا يقل عن ٧٣٤ وحدة سكنية أخرى، ومن المزمع أن يبدأ قريباً بناء هذه الوحدات. وأنشئ عدد إضافي من الهيكليات بلغ ٦٣ هيكلية عامة و٤٢ هيكلية صناعية أو زراعية. كما أبلغت منظمة "السلام الآن" عن طرح عطاءات من أجل بناء ١ ١٤٣ وحدة سكنية جديدة، منها ٥٨٣ وحدة في القدس الشرقية و٥٦٠ وحدة في الضفة الغربية. ووافق المجلس الأعلى للتخطيط على إيداع خطط لإنشاء ٣٤٨ وحدة سكنية جديدة أو تثبيت صحتها القانونية (منظمة "السلام الآن"، ٢٠١٦).

٥٥. وفي سياق خارطة الطريق من أجل السلام لعام ٢٠٠٣، التزمت إسرائيل بتجميد جميع أنشطة الاستيطان (بما فيها النمو الطبيعي للمستوطنات) وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية، التي تشكل بدايات الاستيطان، وهي غير قانونية حتى بموجب القانون الإسرائيلي. ومع ذلك، فقد تم إنشاء بؤر استيطانية جديدة أو إضفاء طابع قانوني عليها بأثر رجعي. وشكلت ثلاث خطط من مجموع الخطط المعتمدة في عام ٢٠١٥ جانباً من عملية إضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي لصالح البؤر الاستيطانية المتان وسنسنا وشفوت راحيل ومنحها وضع مستوطنة. ويوجد حالياً قرابة ١٠٠ بؤرة استيطانية غير مأذون بها (منظمة بيش دين، ٢٠١٦؛ منظمة "السلام الآن"، ٢٠١٦). وتفيد تقديرات منظمة "السلام الآن" بأن ١٥ في المائة من الوحدات السكنية الجديدة بُنيت في بؤر استيطانية. وفي الممارسة، تُشجع إمكانية الترخيص بأثر رجعي على إنشاء هذه البؤر الاستيطانية.

٥٦. وفي عام ٢٠١٦، اتخذت إسرائيل خطوات إضافية تسمح بتوسيع المستوطنات، من خلال مصادرة ٢ ٣٤٢ دونماً (٥٧٩ فداناً)[٩] من الأراضي الواقعة جنوب مدينة أريحا والإعلان عنها باعتبارها "أراضي تابعة للدولة"، وهي أكبر عملية مصادرة تنفذها إسرائيل منذ آب/ أغسطس ٢٠١٤ (هآرتس، ٢٠١٦؛ الأمم المتحدة، ٢٠١٦). بالإضافة إلى ذلك، تم فيما يبدو تجديد خطط البناء في المنطقة E-1[١٠] قرب مستوطنة معاليه أدوميم، وهو ما من شأنه أن يربط القدس مباشرة بهذه المستوطنة التي تقع في الضفة الغربية (هآرتس، ٢٠١٥أ).

٥٧. وفي حين تتباين الأرقام المستقاة من مصادر مختلفة، تتراوح التقديرات بشأن عدد المستوطنين الإسرائيليين حالياً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بين ٥٥٠ ٠٠٠ مستوطن و٦٥٠ ٠٠٠ مستوطن. وفي المنطقة جيم في الضفة الغربية، يتزايد عدد المستوطنين بوتيرة أسرع، وهو يتجاوز اليوم عدد الفلسطينيين. وتفيد التقديرات أن ثمة ما لا يقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية.

---

[٨] أكدت محكمة العدل الدولية والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عدم شرعية المستوطنات بموجب القانون الدولي (انظر على التوالي، محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤؛ الأطراف السامية المتعاقدة، ٢٠٠١؛ الأمم المتحدة، ١٩٨٠).

[٩] كل دونم يساوي ٠,١ هكتار.

[١٠] "المنطقة E-1" هي الجزء من الأراضي الواقعة بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم.

تصاعد أعمال العنف في الضفة الغربية

٥٨. منذ صيف عام ٢٠١٥، ولا سيما اعتباراً من أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، ظلت التوترات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، شديدة بسبب أعمال العنف التي اندلعت بين الفلسطينيين والمستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية. وخلّفت الهجمات وعمليات التصدي لها عدداً متزايداً من القتلى والجرحى. وخلال عام ٢٠١٥، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مقتل ١٢٧ فلسطينياً و٢٣ إسرائيلياً في سياق الهجمات والاشتباكات التي شهدتها الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦ج). وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦، قتلت القوات الإسرائيلية ٥٢ فلسطينياً، وقتل الفلسطينيون أربعة إسرائيليين. وأصيب أكثر من ٥٠٠ ١٣ فلسطيني وقرابة ٣٥٠ إسرائيلياً في عام ٢٠١٥. وخلال الفصل الأول من عام ٢٠١٦، أُصيب أكثر من ٤٠٠ ١ فلسطيني وأكثر من ٥٠ إسرائيلياً (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥أ؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦ج). وما يبعث على القلق الشديد هو عدد الأطفال المشاركين في الهجمات: في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٦، كان تسعة من الفلسطينيين المشتبه فيهم بارتكاب الهجمات والذين أطلقت عليهم النار فلقوا حتفهم على الفور، أطفالاً. وقُتل العديد من الفلسطينيين في سياق هجمات الطعن والدهس المزعومة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦ب).

٥٩. وأدى هجوم نفذه مستوطنون بمواد حارقة على عائلة دوابشة في قرية دوما الفلسطينية في تموز/ يوليه ٢٠١٥، إلى وفاة ثلاثة من أفراد الأسرة الأربعة. وعلى الرغم من الإدانة القوية التي صدرت عن القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية، فقد أفضى هذا الهجوم إلى إثارة المزيد من أعمال العنف في آب/ أغسطس، التي تصاعدت وتيرتها بعد ذلك بصورة كبيرة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥. وامتدت الاحتجاجات والمواجهات إلى جميع أنحاء الضفة الغربية، حيث شكلت القدس الشرقية والخليل المحافظتين الأكثر تضرراً (الأمم المتحدة، ٢٠١٥ب؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥ب؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥ج).

٦٠. وأسفر تصاعد أعمال العنف والتوترات عن فرض قيود مشددة على حرية التنقل داخل المدن وفيما بينها. وفرضت إغلاقات إضافية، مما حال دون وصول الفلسطينيين إلى أماكن العمل والخدمات الأساسية والتعليم. وفي مدينة الخليل، كان ٢٠٠ ٤ طفل مضطرين إلى أن يعبروا نقطة تفتيش عسكرية واحدة على الأقل وأن يخضعوا لعمليات التفتيش والتحري للوصول إلى مدارسهم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥ب).

٦١. واستأنفت السلطات الإسرائيلية عمليات الهدم العقابية التي تستهدف منازل عائلات منفذي الهجمات ضد الإسرائيليين أو المشتبه فيهم بتنفيذها. وخلال الفترة الممتدة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ وآذار/ مارس ٢٠١٦، دمرت قوات الأمن الإسرائيلية ٣٠ مبنى فلسطينياً، مما تسبب في تشريد ١٨٨ فلسطينياً، بمن فيهم ٩٠ طفلاً (الأمم المتحدة، ٢٠١٦). وحصل ارتفاع حاد في عمليات هدم المباني التي تم توفيرها من خلال المعونة الإنسانية، ونتيجة لذلك واجهت الوكالات الإنسانية تحديات كبيرة في توصيل المساعدة إلى الناس المحتاجين (المرجع نفسه).

٦٢. بالإضافة إلى ذلك، تواصلت ممارسات إدراج الأسماء في قوائم سوداء وإلغاء التصاريح، بما في ذلك سحب تراخيص العمل من أفراد عائلات الأشخاص المتهمين بتنفيذ هجمات (ماتشسوم واتش، ٢٠١٥). ولا يزال استخدام الاحتجاز الإداري للفلسطينيين لفترات غير محددة أو مطولة في السجون الإسرائيلية مستمراً، وقد استؤنف الاحتجاز الإداري للأطفال بعد فترة توقف دامت أربع سنوات. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، بدأت إسرائيل مجدداً بسحب الإقامة من الفلسطينيين في القدس الشرقية كإجراء عقابي (الأمم المتحدة، ٢٠١٦).

٦٣. وتصاعدت أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون ضد الفلسطينيين، والتي أضرت بشدة بالقدس الشرقية والخليل ونابلس، طوال عام ٢٠١٥. وقد أسفرت عن وقوع ٨٩ إصابة في صفوف الفلسطينيين و١٣٢ حادثة لحقت فيها أضرار بالممتلكات أو الأراضي في عام ٢٠١٥. وخلال الفصل الأول من عام ٢٠١٦، بلغ عدد الإصابات الفلسطينية ١١ إصابة، وسُجلت ١٩ حادثة من حوادث الإضرار بالممتلكات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦ج).

الوضع في غزة

٦٤. على الرغم من حالة الهدوء النسبي الملحوظة منذ بعض الوقت في غزة، لا تزال حالة حقوق الإنسان هناك هشة للغاية تحت تأثير الحصار واستمرار سيطرة السلطة الفعلية على الأوضاع الداخلية والظروف الاقتصادية والاجتماعية البائسة. ولا يزال الفلسطينيون يُقتلون أو يُصابون عندما يدخلون إلى المناطق المقيد الوصول إليها أو يقتربون منها. وتلقت البعثة معلومات عن حالات إطلاق النار من جانب الجنود الإسرائيليين على العمال في المناطق العازلة. وتعرض المزارعون للإصابات عند الذهاب إلى أراضيهم كما تعرض صيادو الأسماك للمضايقات والاعتقال أو جرت مصادرة قواربهم. وبالنسبة إلى عام ٢٠١٥، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مقتل ٢٥ فلسطينياً على يد القوات الإسرائيلية، حيث سقط ٢٣ قتيلاً منهم في اشتباكات وقعت في المنطقة الحدودية في الفصل الأخير من العام. كما سُجل وقوع ١ ٣٧٥ إصابة. وخلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦، أُبلغ عن مقتل خمسة فلسطينيين ووقوع ١٠٢ إصابة (المرجع نفسه).

أعمال العنف وتشديد القيود في القدس الشرقية

٦٥. لا يزال الاحتلال يؤثر تأثيراً مأساوياً على حياة قرابة ٠٠٠ ٢٧٠ فلسطيني ممن لديهم إقامة دائمة في القدس الشرقية. ويخضع وضع الإقامة الدائمة هذا للتدقيق المستمر، ومن الصعب الحصول على تصاريح لدخول القدس الشرقية بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين لا يقيمون في المدينة. ويؤثر الجدار الفاصل تأثيراً عميقاً في إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة والصحية بالنسبة إلى العديد من المجتمعات المحلية الفلسطينية التي توجد داخل حدود البلدية التي رسمتها إسرائيل. ويجد الآلاف من الفلسطينيين في القدس الشرقية أنفسهم معزولين عن وسط المدينة وملزمين كل يوم بعبور نقاط تفتيش مكتظة من أجل الوصول إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. وبدأ مستوى تقديم الخدمات العامة، بما فيها الإمداد بالمياه، يتدنى في هذه المجتمعات. وبلغ عدد الأسر المعيشية الموصولة بشكل صحيح بشبكة المياه في المدينة أقل من الثلثين (رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ٢٠١٥).

٦٦. وقد بُني العديد من المنازل في القدس الشرقية بدون تراخيص البناء التي يكاد يكون من المستحيل الحصول عليها. ولا تستفيد الأحياء الفلسطينية سوى بنسبة ٧ في المائة من تراخيص البناء في القدس. ومن أصل ما مجموعه ١٥٨ ترخيصاً من تراخيص البناء التي أُصدرت لصالح الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية في ٢٠١٥، خُصص أكثر من الثلثين للأحياء الفلسطينية في بيت حنينا وحدها. وبلغ عدد التراخيص التي أُصدرت لجميع الأحياء الفلسطينية المتبقية ٥١ ترخيصاً فقط (هآرتس، ٢٠١٥ب). وتؤدي السياسة الإسرائيلية المتعلقة بتقسيم المناطق إلى الحد من النمو السكاني الطبيعي والاستثمار وبناء المدارس. ولا يستكمل العديد من الطلاب الفلسطينيين تعليمهم الثانوي، وقد سُجلت زيادة في معدل الفقر وبطالة الشباب في القدس الشرقية. وبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في القدس الشرقية أكثر من ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٣ (رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ٢٠١٥).

٦٧. وتستمد أعمال العنف التي تصاعدت في القدس الشرقية جذورها من دورة من خيبة الأمل واليأس، لا سيما في صفوف الشباب الفلسطيني، حيث تفاقمت بفعل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. وكان من شأن إجراءات تشديد عمليات المراقبة الأمنية والقيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والسلع وتدهور فرص الحصول على العمالة اللائقة وزيادة فصل الأحياء الفلسطينية عن القدس الشرقية، أن أسهمت جميعها في تصاعد التوترات. ومع أن القيود المفروضة على حركة التنقل خُففت في النصف الأول من عام ٢٠١٥، لا سيما خلال شهر رمضان، إلا أنها شُددت مجدداً في أعقاب أحداث العنف التي وقعت في الضفة الغربية.

٦٨. ونجم تصاعد أعمال العنف أيضاً عن الخوف من عدم التقيد بالوضع الراهن للمسجد الأقصى. وفرضت إسرائيل مزيداً من القيود على دخول الفلسطينيين إلى المسجد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، وفي آذار/ مارس ٢٠١٦. ونُصبت الحواجز الطرقية ونقاط التفتيش في العديد من شوارع القدس الشرقية. وفي حين أن البعض منها قد أزيل بعد ذلك، لا تزال عمليات التفتيش ونقاط التفتيش تعرقل أنشطة فرادى مشاريع الأعمال، لا سيما في المدينة القديمة، وتعوق الوصول إلى أماكن العمل والخدمات ومرافق التعليم والمرافق الصحية والأماكن المقدسة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٥ج).

٦٩. وقامت البعثة بزيارة المدينة القديمة في القدس الشرقية والتقت بأصحاب المحلات الفلسطينيين الذين ظلت أعمال العديد منهم ملكاً للعائلة تتوارثها الأجيال أباً عن جد. ولا تزال السلطة الفلسطينية تفتقر إلى ولاية قضائية على القدس الشرقية. وقد أعيد فتح غرفة تجارة القدس، التي تضم ١ ٤٠٠ عضو، في عام ٢٠١٥، ولكنها تلقت أمراً بالإقفال في شباط/ فبراير ٢٠١٦. وبالتالي، فهي غير قادرة على تقديم الخدمات والمساعدة إلى أعضائها. وتتهدد المحاولات الإسرائيلية لتغيير هوية المدينة القديمة وفصل الأحياء الفلسطينية عن القدس، مشاريع الأعمال

وسبل العيش الفلسطينية. وذكر أصحاب المحلات أنهم يتعرضون لمضايقات مستمرة من قبل الشرطة والمستوطنين، وأن العديد من مشاريع الأعمال مرغمة على الصراع من أجل البقاء. وأبلغت البعثة بأن ٧٠ محلاً لبيع التذكارات أغلقت بالفعل بسبب استمرار تردي الأوضاع.

الوصول إلى الأراضي والموارد

٧٠. يكتسي الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد أهمية حاسمة لتنمية الاقتصاد وإنعاش سبل العيش وتعزيز فرص العمل بالنسبة إلى الفلسطينيين. وتعتبر الزراعة عنصراً لا غنى عنه في الحياة الفلسطينية، وتعتمد العديد من المجتمعات المحلية، بما فيها المجتمعات البدوية، على الرعي والأنشطة الزراعية صغيرة النطاق، فضلاً عن الأراضي والموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة جيم. ومع ذلك، لا يزال التوسع الاستيطاني وتدعيمه يؤثر سلباً على سبل عيش الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، على أساس يومي لأن هذه المستوطنات لا تضم التجمعات السكنية فحسب، بل تضم أيضاً المناطق الصناعية والأراضي الزراعية التي تدعمها البنية التحتية المحيطة بها. علاوة على ذلك، فإنها غالباً ما تشمل أخصب الأراضي الزراعية وموارد مائية مهمة. بالإضافة إلى أن الأراضي المعلنة مملوكة للدولة في المنطقة جيم توضع عموماً تحت الولاية القضائية للمستوطنات أو تُصنف إما على أنها مناطق عسكرية أو محميات طبيعية، مما يجعلها غير متاحة للفلسطينيين.

٧١. وتوجد بعض أخصب الأراضي الزراعية الفلسطينية محصورة داخل "منطقة التّماس" التي تقع بين الخط الأخضر والجدار الفاصل. ومع ذلك، فإن الحصول على تصريح لدخول منطقة التّماس أمر مكلف وغالباً ما تُرفض طلبات الحصول على التصاريح. وقد تُغلق البوابات ويتعرض المزارعون لصعوبات نقل المعدات الزراعية عن طريق النفاذ عبر الحاجز.

٧٢. وتحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على الشؤون الأمنية والتخطيط العمراني وتقسيم الأراضي في المنطقة جيم، ولا تزال السياسات والممارسات في هذه المنطقة تقييدية للغاية (الأمم المتحدة، ٢٠١٥أ). وقد أدت قرارات التخطيط إلى تبدد حقوق فرادى الفلسطينيين والمجتمعات الفلسطينية في ملكية الأراضي. وفي الجانب الفلسطيني، وصل ما مجموعه ١٠٨ خطة تشمل ١١٦ مجتمعاً محلياً إلى مراحل مختلفة من الإعداد. وعُرضت منها حتى اليوم ٨٥ خطة على الإدارة الإسرائيلية. وفي حين حظيت ثلاث خطط فقط بالموافقة، لم تقبل أي خطة في عام ٢٠١٥. ولا يزال نظام التخطيط والتراخيص المعقد يجعل من شبه المستحيل بالنسبة إلى الفلسطينيين المقيمين في المنطقة جيم والقدس الشرقية الحصول على تراخيص بناء المنازل والهياكل المعيشية، من قبيل آبار المياه وحظائر الحيوانات.

٧٣. وفي عام ٢٠١٥، هُدم ٤٤٧ مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقة جيم و٧٤ في القدس الشرقية، مما أدى إلى تهجير ٧١٢ شخصاً. وتعود معظم عمليات الهدم إلى عدم وجود تراخيص البناء. وتسارعت وتيرة هذه الممارسة في الفصل الأول من عام ٢٠١٦، وهي الفترة التي سجل فيها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٥١٦ عملية هدم في المنطقة جيم و٥٦ في القدس الشرقية، مما أفضى إلى تهجير ٨١٨ فلسطينياً (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦د)[١١]. وما فتئت عمليات هدم المباني التي يتم توفيرها من خلال المعونة الإنسانية تتزايد. وخلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٦، هدمت السلطات الإسرائيلية ١٠٨ مبنىً من المباني التي وفرتها منظمات المعونة، أي ما يعادل تقريباً إجمالي عدد عمليات الهدم في عام ٢٠١٥ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦ب).

٧٤. ويشمل التحكم الإسرائيلي في تخصيص الموارد المائية حق النقض الذي تستخدمه إسرائيل لتقييد العمليات الفلسطينية فيما يتعلق بحفر الآبار وإصلاح البنية التحتية الخاصة بالمياه والاستثمار فيها. وقد أدت مُصادرة الموارد المائية لصالح المستوطنات في ٢٠١٣ إلى وضع بات فيه أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مستوطن يستخدمون المياه بمعدل يفوق ست مرات استخدام فلسطينيي الضفة الغربية البالغ عددهم ٢,٦ مليون شخص (جمعية الحق، ٢٠١٣). وأصبح شح المياه أكثر حدة بالنسبة إلى العديد من المزارعين الفلسطينيين، في سياق يتسم بوجود عقبات جسيمة تعترض إمكانية الحصول على تصاريح بناء الآبار أو تشييد السدود الصغيرة لجمع الموارد المائية وتخزينها لأغراض الشرب والري (الأونكتاد، ٢٠١٥). وأضحى البناء بدون ترخيص هو الخيار الوحيد المطروح أمام المزارعين، معرضين بذلك أنفسهم لعمليات الهدم المتكررة للهياكل والممتلكات الزراعية وآبار المياه وأنابيب نقل المياه والطرق القروية ونُظم الري.

[١١] بيانات مسجلة إلى غاية ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٦.

٧٥. ولا تزال مجتمعات الرعاة في المنطقة جيم، لا سيما في وادي الأردن، تواجه حالات هدم المنازل وحظائر الحيوانات والبنى التحتية الأساسية المنشأة بدون ترخيص، أو التهديد بهدمها. كما أنها تقاسي من التشريد المؤقت والقيود المفروضة على الوصول إلى المراعي بسبب التدريبات العسكرية الإسرائيلية المتكررة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦ب). وعلى سبيل المثال، هُدم ٣٤ مبنى تابع لمجتمع الرعاة في خربة طانا (قرب نابلس)، الواقعة في منطقة يصنفها الإسرائيليون على أنها "حقول رمي مغلقة" لأغراض التدريب العسكري، مما أدى إلى تشريد ٦٩ فلسطينياً، من بينهم ٤٩ طفلاً. وهُدم أربعة عشر مبنى في خمسة مجتمعات بدوية في المنطقة المخصصة لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم (خطة البناء الاستيطانية E-1)، التي من شأنها أن تنشئ منطقة سكنية منتظمة بين هذه المستوطنة والقدس الشرقية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦د).

حقوق العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات

٧٦. إن العمال الفلسطينيين في إسرائيل مشمولون بقوانين العمل الإسرائيلية والاتفاقات الجماعية. ومع ذلك، فقد لاحظت البعثة خلال زيارة قامت بها لأحد مواقع البناء قرب تل أبيب ونقطة عبور قلقيلية في الضفة الغربية، وجود حاجة مستمرة لضمان أن يتمتع العمال الفلسطينيون بحقوقهم العمالية في الممارسة، بما في ذلك دفع الحد الأدنى للأجور وإعانات الضمان الاجتماعي. وكثيراً ما يواجه العمال الفلسطينيون ظروفاً قاسية ويتعرضون للمضايقة عند نقاط العبور إلى إسرائيل. ونتيجة لعمليات التفتيش الأمنية والطوابير الطويلة عند نقاط العبور، قد يستغرق وصول العمال إلى أماكن عملهم في إسرائيل بين أربع وخمس ساعات، حتى عندما يأتون من القرى القريبة من المعابر. وأقر محاورو البعثة الإسرائيليون بضرورة الحد من مدة انتظار العمال عند نقاط العبور، لا سيما في ضوء الزيادة الأخيرة في عدد تصاريح العمل.

٧٧. ومثلما لاحظت البعثة خلال السنوات الأخيرة، لا يزال العديد من العمال الفلسطينيين يعتمدون على المقاولين لكي يوفروا لهم عملاً في إسرائيل. وبالإضافة إلى الثمن الذي يتعين عليهم دفعه للحصول على تصريح عمل، فقد يتعرضون لاستغلال المقاولين المتعددين والتحرش والعنف والاعتقال ووضع أسمائهم على القائمة السوداء عندما تلقي الشرطة القبض عليهم بسبب عدم حيازتهم لتصريح. وأحيطت البعثة علماً بلجوء بعض المقاولين إلى ممارسة إعادة تدوير التصاريح، حيث يُمنح تصريح واحد تباعاً لعدة عمال يدخلون إلى إسرائيل عبر إحدى البوابات الزراعية البالغة ٣٤ بوابة على طول الجدار الفاصل، التي يكون الوجود الأمني فيها محدوداً.

٧٨. وما فتئ دفع الأجور يمثل قضية رئيسية. وتتولى دائرة الأجور التابعة لسلطة السكان والهجرة في وزارة الداخلية الإسرائيلية توزيع تراخيص التوظيف على أصحاب العمل الإسرائيليين وحساب الاقتطاعات، بما فيها اقتطاعات الضمان الاجتماعي، من إجمالي الأجور وإصدار قسائم الأجور. وعلى إثر نشر تقرير المراقب المالي لدولة إسرائيل لعام ٢٠١٤، الذي كشف عن تجاوزات جسيمة في سير عمل دائرة الأجور (المراقب المالي لدولة إسرائيل، ٢٠١٤)، وُضعت عملية تصحيحية موضع التنفيذ للتصدي لذلك. ومع ذلك، فإن الواقع القائم على الأرض يشير إلى أن العديد من الفلسطينيين المستخدمين في قطاع البناء لا يزالون محرومين من التمتع الكامل بحقوقهم، بسبب قسائم الأجور غير النظامية. وتتعلق معظم الدعاوى التي تشمل العمال في قطاع البناء بأسلوب تنظيم قسيمة الأجر وطريقة دفع الأجور، وهو ما يؤثر على العمال الفلسطينيين وأصحاب العمل الإسرائيليين على السواء (الهستدروت، ٢٠١٦).

٧٩. وقد اتخذ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت خطوات إيجابية لاستثارة الوعي في صفوف العمال وتعزيز تعاونهم، لا سيما في قطاع البناء. ويزود الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، في مكتبه الواقع عند معبر قلقيلية، العمال بالمعلومات اللازمة عن حقوقهم في إسرائيل. وبلغ عدد القضايا التي رفعها العمال عند المعبر حتى الآن ٨٦ قضية، استكمل النظر في ٦٤ قضية منها. ويتلقى منسقو الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين البالغ عددهم ٧٤ منسقاً، والذين يضمون ٢٠ امرأة، الاستفسارات والتظلمات من العمال على أساس يومي. وقد أنشأ الاتحاد خطاً هاتفياً مباشراً ويعكف حالياً على تطوير أهليته القانونية لمعالجة التظلمات الواردة من العمال في إسرائيل، لا سيما في قطاع البناء.

٨٠. ويتمثل أحد التطورات الإيجابية في بدء نفاذ الاتفاق الجماعي العام الموقع بين رابطة عمال البناء في إسرائيل واتحاد الهستدروت لعمال البناء والأخشاب في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، على إثر نشر أمر يقضي بتمديد صلاحيته ليشمل قطاع البناء برمته (الهستدروت، ٢٠١٥). وينص الاتفاق على إنشاء لجنة للمظالم تكون مخولة للنظر في المنازعات القائمة بين المستخدَمين وأصحاب العمل الذين ينطبق عليهم هذا الاتفاق. وقد صار الآن من الإلزامي البت في القضايا أولاً في لجنة المظالم قبل إحالتها إلى محكمة العمل. وبالإضافة إلى الهستدروت، يجوز لممثل عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن يشارك في لجنة المظالم. وتُحال التظلمات التي يتلقاها

الاتحاد العام إلى الهستدروت من أجل إجراءات المتابعة. وأسندت إلى لجنة المظالم مهمة معالجة الشكاوى معالجة سريعة بحيث يمكن تفادي إجراءات المحاكم الطويلة والمكلفة. وبحلول نيسان/ أبريل ٢٠١٦، تلقى الهستدروت ١٣٠ تظلماً من العمال الفلسطينيين، ومن المحتمل أن ترتفع هذه الأعداد. وعالجت لجنة المظالم، خلال اجتماعها المنعقد وقت زيارة البعثة، ٢٠ قضية.

٨١. ولا يزال العمال الفلسطينيون يواجهون ظروف عمل صعبة في المستوطنات الإسرائيلية. وقد شهدت النساء من مخيم بلاطة للاجئين، الواقع في ضواحي نابلس، اللواتي يعملن في مصانع في مستوطنة مجاورة، انخفاض أجورهن بأكثر من النصف بفعل ممارسات المقاولين. فبعد أن تدفع العاملات ٩٠ شيكلا إسرائيلياً جديداً للمقاولين الذين يتولون نقلهن إلى المصانع واستقبالهن فيها، لا يتبقى لهن من أجر يومهن لدى عودتهن إلى منازلهن سوى ٦٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً. بالإضافة إلى ذلك، فإن تناوب النساء على المصانع في المستوطنات قد يعني أن أصحاب العمل يتفادون دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي. وتلقت البعثة مرة أخرى معلومات تفيد بأن عمل الأطفال ما زال مشكلة قائمة في المستوطنات الواقعة في وادي الأردن.

٨٢. ونظراً إلى الأعداد المتزايدة من الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، العاملين في المستوطنات، فإن معالجة حقوقهم تثير مسائل معقدة. ويفضي اعتماد الفلسطينيين على التراخيص والسماسرة للعمل في المستوطنات إلى تهيئة بيئة مؤدية إلى سوء المعاملة. والسلطة الفلسطينية لا يمكنها أن تعالج قضايا العمل في المنطقة جيم، وقانون العمل الإسرائيلي غير ساري المفعول هناك. وتُطبق تشريعات الحد الأدنى للأجور الإسرائيلية على المستوطنات من خلال أوامر عسكرية. وفي عام ٢٠١٤، حددت فرقة عمل مشتركة بين الوزارات مسائل إنفاذ قانون العمل والتشريعات بشأن الأجور ووقت العمل ومدفوعات الإجازات المرضية وإنهاء الخدمة، لكي يجري النظر فيها من أجل توسيع نطاقها بموجب أوامر عسكرية لتشمل المستوطنات، ولكن لم يتخذ أي قرار في هذا الصدد.

٤ - الطريق الطويل الذي يتعين سلوكه: تعزيز إدارة ومؤسسات العمل

٨٣. يبقى بناء المؤسسات الفلسطينية وتعزيز الإدارة السديدة أولويات إنمائية رئيسية، كما هو وارد في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، ويحتمل أن يحتل مكانة بارزة في برنامج التخطيط الوطني القادم للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، الذي تجري صياغته تحت قيادة رئيس الوزراء. وتعتبر مؤسسات الإدارة السديدة أمراً حيوياً لتنمية مجتمع فلسطيني متين وتعزيز الالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون والحق في تقرير المصير والمواطنة. وعلى الرغم من اتخاذ خطوات مهمة للمضي قدماً في هذا الصدد، لا تزال ثمة قيود داخلية وخارجية جمة.

٨٤. وتلقى الوحدة الوطنية قبولاً واسع النطاق باعتبارها اشتراطاً من أجل تطور عملية بناء مؤسسات متماسكة وفعالة وتعزيز سيادة القانون، كما يتجلى ذلك في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية. وخلال العام الماضي، تم إحراز تقدم في تعزيز إدارة العمل، لا سيما من خلال اعتماد القانون المتعلق بالضمان الاجتماعي لصالح عمال القطاع الخاص، وفي إشراك الشركاء الاجتماعيين في غزة والضفة الغربية في الحوار الثلاثي.

العمل اللائق وحقوق الإنسان

٨٥. يحظى العمل اللائق باعتراف عالمي باعتباره أداة فعالة لتحقيق التنمية، بما في ذلك بالنسبة إلى البلدان والأقاليم ذات الأوضاع الهشة. وتُظهر مجموعة من القرائن أن تطبيق مبادئ العمل اللائق يساعد على الخروج من دوامة الهشاشة والتغلب على الأزمات والصراعات واستعادة التلاحم الاجتماعي (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ٢٠١٥؛ Jütersonke and Kobayashi، ٢٠١٥؛ البنك الدولي، ٢٠١١). وانطلاقاً من ذلك، يُنظر إلى العمل اللائق أكثر فأكثر باعتباره درعاً تقي الشباب من التطرف ومن دورات العنف ذاتية الاستدامة، وباعتباره علاجاً لها (الأمم المتحدة، ٢٠١٦). ويتجسد ذلك في برنامج العمل اللائق في فلسطين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، الذي ركز على: التقدم المحرز في مجالات إدارة العمل وحقوق العمل؛ العمالة وسبل العيش؛ الحماية الاجتماعية. ويجري حالياً استعراض التقدم المحرز والإنجازات المحققة لهذا البرنامج لتقييم أثره والتحضير لتمديده أو تنفيذ مرحلة ثانية منه.

٨٦. وبعد انضمام فلسطين إلى عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، عملت منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على تنظيم دورات تدريبية لتعريف الوزارات المباشرة المعنية بالأحكام المتعلقة بالعمل الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعاهدات الأخرى، بما فيها الأحكام المتصلة بالحق في العمل والحماية الاجتماعية. وساعدت الجهود المبذولة لبناء القدرات على توفير الإرشاد بشأن تنفيذ هذه الأحكام والإبلاغ عن تطبيقها، ودعم إدراج بُعد حقوق الإنسان في عمل السلطة الفلسطينية التي شرعت الآن في إعداد تقاريرها لتقديمها إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

تعزيز حقوق العمل وتحسين إدارة سوق العمل

٨٧. تم وضع اللمسات الأخيرة على الخطوات الإجرائية التي اتخذت للقيام بإصلاح فعّال لتشريعات العمل في عام ٢٠١٥، وقطع الحوار الجاري حالياً بشأن القضايا الرئيسية والتحديات المطروحة والحلول التشريعية المناسبة شوطاً كبيراً. واجتمعت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ للمرة الأولى اللجان التقنية الإحدى عشرة المشكّلة في إطار الفريق الوطني الثلاثي المعني بإصلاح قانون العمل. وترمي أنشطتها إلى أن تعد كل لجنة في مجال خبرتها ورقات بشأن السياسة التشريعية بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٨٨. وتواصلت المناقشات حول المراجعة المقرر إجراؤها لقانون النقابات في عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦. وتم التوصل إلى اتفاق شامل بشأن المجالات الرئيسية الواجب معالجتها. وفتح الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين باب الحوار مع منظمات نقابات العمال الوطنية الأخرى وشكل لجنة تنسيق من أجل تقديم موقف نقابي موحد بشأن مشروع القانون.

٨٩. أما سياسة وبرنامج السلامة والصحة المهنيتين الوطنيين، اللذان جرى وضعهما بدعم من منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٤ واللذان يتمحوران حول اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)، واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧)، فيجري استعراضهما حالياً في مجلس

الوزراء، الذي سينظر في كيفية تنفيذهما وفي الانعكاسات المالية لذلك. ومن ثم، سيتعين على أصحاب المصلحة الناشطين في هذا المجال أن يترجموا هذه السياسة إلى خطط تنفيذ عديدة.

٩٠. وفي مجال تفتيش العمل، تم توسيع نطاق القدرات بفضل تعيين عدد إضافي من مفتشي العمل، ولقيت سلسلة من الأحداث التدريبية محددة الأهداف الدعم من منظمة العمل الدولية. وكانت هناك زيادة في عدد الزيارات التفتيشية، وتمكنت فرق تفتيش العمل في وزارة العمل من تنفيذ ١٨٠ ٥ زيارة تفتيشية في عام ٢٠١٥، وهو ما يشكل ٥ في المائة من إجمالي المنشآت الخاضعة للتفتيش (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٥). بالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً إنشاء قاعدة بيانات بشأن تفتيش العمل ووضع مبادئ توجيهية لمفتشي العمل بهدف إنشاء نظام وطني موحد لتسجيل حوادث العمل.

٩١. وخلال العام الماضي، كان ثمة تركيز متجدد على الحد الأدنى للأجور وإنفاذه. ويشير مسح القوى العاملة إلى أنه في عام ٢٠١٥، كان ٣٩,٣ في المائة من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً يقل عن الحد الأدنى للأجر الشهري الفلسطيني البالغ ٤٥٠ ١ شيكلاً إسرائيلياً جديداً. لا بل إن الأمر أكثر حدة في غزة التي تقل فيها قرابة ٧٣ في المائة من مكاسب العمال عن الحد الأدنى للأجور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦ب).

٩٢. وفي عام ٢٠١٥، نفذت لجنة تفتيش العمل ١١٥ حملة تفتيش ركزت على مسائل الحد الأدنى للأجور، إلى جانب متابعة ملموسة في شكل إجراءات قانونية، بما فيها إحالة ١٠٣ قضايا إلى دائرة الادعاء العام (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٥). واستهدفت الجهود المبذولة على وجه الخصوص امتثال المدارس الخاصة لتشريعات الحد الأدنى للأجور ولقانون العمل ككل بصورة أعم. وتستعرض وزارة العمل حالياً الحد الأدنى للأجور بغية تكييفه بما يتمشى مع الزيادة في تكلفة المعيشة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وفي عام ٢٠١٥، استؤنف الحوار الثلاثي في اللجنة الوطنية المعنية بالأجور، وذلك بغية تحديث الحد الأدنى للأجور وتحسين أسلوب تحديده على السواء.

النهوض بالعمالة

٩٣. تسهم معدلات البطالة المرتفعة، لا سيما في صفوف خريجات المدارس الثانوية، ضمن سياق الاحتلال والركود الاقتصادي، في الصعوبات التي تواجه الشباب في الانتقال من التعليم إلى سوق العمل. ويجري اتخاذ تدابير لمساعدة السلطة الفلسطينية على تسهيل الانتقال من المدرسة إلى العمل، لا سيما في مجال تنمية المهارات، وعلى تخفيض الضغط لتوفير فرص العمالة في القطاع العام، لا سيما من خلال تنمية روح تنظيم المشاريع. وعلى الرغم من التحديات المتعددة التي تواجه القطاع الخاص الفلسطيني وحجمه الصغير نسبياً، فهو يحقق أداءً جيداً وأرباحاً كبيرة في الشركات المسجلة (مكتب اللجنة الرباعية، ٢٠١٦). ومع ذلك، لا يزال استمرار عدم تطابق المهارات والإمداد المحدود بالعمال المهرة في الأنشطة ذات القيمة المضافة العليا، يمثل قيداً أمام تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

٩٤. وجرى في عام ٢٠١١ إنعاش الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، الذي أنشئ في الأساس بهدف تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري عن طريق توليد فرص العمل اللائق من أجل التخفيف من حدة الفقر والحد من البطالة. وهو يعتبر، بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني في عام ٢٠١٤، معلماً مرجعياً ومنظمة جامعة لجميع أنشطة استحداث الوظائف. وقد جرى مؤخراً تعزيز الصندوق عن طريق زيادة عدد موظفي الفئة المهنية لديه وتنفيذ برامج بناء القدرات ومراجعة هيكله التنظيمي وتحسينه. ويقوم الصندوق حالياً بتوفير مخططات التوظيف والخدمات الاستشارية لنشاط الأعمال وتشجيع روح تنظيم المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، فهو يهدف إلى تقديم الدعم إلى العاطلين عن العمل من خلال منحهم إعانات الأجور والتسهيلات الائتمانية الميسرة. ويسعى الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، في إطار توجهه الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، إلى إقامة قاعدة خدمات مالية وغير مالية أكثر استدامة وأطول أمداً (الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، ٢٠١٦). ويجري حالياً وضع اتفاق شراكة بين منظمة العمل الدولية والصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتنفيذ مجموعة منظمة العمل الدولية "كيف تبدأ مشروعك وتحسنه". بالإضافة إلى ذلك، يأمل الصندوق خلال الأشهر المقبلة في إنشاء نظام لضمان الائتمان لقروضه المقدمة لفائدة المنشآت الناشئة ومشاريع الأعمال القائمة من خلال مؤسسات التمويل بالغ الصغر.

٩٥. وثمة حالياً صعوبات متعددة في مجال التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. وتشمل المشاكل الرئيسية قلة الموارد المالية والبشرية والأكاديمية والاعتقاد بأنه من المستبعد أن يؤدي هذا النوع من التعليم والتدريب إلى تأمين العمالة اللائقة. وجرى، بدعم من شركاء التنمية الدوليين، تصميم استراتيجية متكاملة للتدريب المهني وسوق

العمل كجزء من الخطة الفلسطينية للتنمية والإصلاح. وتشمل الاستراتيجية وضع إطار وطني للمؤهلات ومعيار جديد لتطوير المناهج ونظام محسن لمعلومات سوق العمل. ومن المتوقع أن تفضي التطورات الأخيرة فيما يتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين بناءً على مبادرة من وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي في شباط/ فبراير ٢٠١٦، إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح النظام وترويج ثقافة التعليم المهني والتقني.

٩٦. وبالإضافة إلى تنمية المهارات، ظل التدريب على روح تنظيم المشاريع عنصراً محورياً لتوفير فرص العمل. وفي سياق القيود المفروضة على حركة التنقل، ازدادت أهمية تعزيز روح تنظيم المشاريع، وذلك إلى حد ما، لتشجيع الشباب الفلسطيني على مواصلة العمل للحساب الخاص كخيار وظيفي محتمل. ويجري تنفيذ العديد من البرامج في التعليم الثانوي، من قبيل برنامج إنجاز (INJAZ) (وهو عضو في مؤسسة Junior Achievement Worldwide) ومبادرة منظمة العمل الدولية ذات الصلة بروح تنظيم المشاريع لدى الشباب "كيف تدير أعمالك". بالإضافة إلى ذلك، توفر مختلف مؤسسات التمويل بالغ الصغر خدمات غير مالية في تطوير الأعمال، بما فيها التدريب والإرشاد والحضانة. وقد شمل برنامج "تعرف على قطاع الأعمال" حتى الآن ٧٠٠٠ طالب في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل والمدارس المهنية الثانوية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي. وسيجري قريباً تعميمه على المعاهد التقنية في الضفة الغربية وغزة على السواء.

تعزيز الحوار الاجتماعي

٩٧. يتسم التقدم المحرز في مجال الحوار الاجتماعي بأهمية حاسمة لتحسين كفاءة بناء المؤسسات الفلسطينية. وقد قامت اللجان الثلاثية بصياغة التشريعات والسياسات في مجالات تشمل الضمان الاجتماعي وعمالة المرأة وحقوقها والسلامة والصحة المهنيتين وعمل الأطفال والأجور والإعاقة وإصلاح قانون العمل. وسهلت المناقشات الثلاثية وضع سياسة جديدة للسلامة والصحة المهنيتين، فضلاً عن عملية صياغة القانون الجديد بشأن الضمان الاجتماعي لصالح عمال القطاع الخاص. وما فتئ أحد الفرق الوطنية الثلاثية منكباً أيضاً على مراجعة قانون العمل.

٩٨. ولاحظت البعثة أيضاً قيام حوار ثنائي متزايد وأقوى بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، على الرغم من عدم وجود أي هيكلية رسمية أو مؤسسية لإقامة مثل هذا الحوار. ولا تزال كلتا المنظمتين تواجهان صعوبات في التواصل مع أعضائهما في غزة. ويوجد حالياً تنسيق منتظم بين إدارة اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية وأعضاء غرف غزة الخمس التابعة للاتحاد، وقد تمكن أصحاب العمل في الضفة الغربية وغزة من الاجتماع مرتين، مرة في الأردن في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ ومرة أخرى في شباط/ فبراير ٢٠١٦، للتداول بشأن مشروع قانون الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، يظل الاتصال قائماً بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وفرعه في غزة على أساس تخصيصي أكثر وعن بعد.

٩٩. وقد وُضعت العلاقات الصناعية على محك الاختبار عندما نفذ المعلمون إضراباً لمدة شهر في الضفة الغربية، انطلق في منتصف شباط/ فبراير ٢٠١٦. وانضم أغلب معلمي المدارس العامة إلى الإضراب، وطالبوا بزيادة الرواتب وتحسين ظروف العمل. وانتهى الإضراب بعد أن تمت الاستجابة إلى عدد من مطالبهم، بما فيها زيادة الأجور.

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

١٠٠. اعتمد مجلس الوزراء الفلسطيني أول قانون من نوعه بشأن الضمان الاجتماعي لصالح العاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٦ ووقعه الرئيس محمود عباس في ٧ آذار/ مارس ٢٠١٦[١٢]. وكانت اللجنة الوطنية الثلاثية للضمان الاجتماعي قد وضعت إطار هذا النظام الوطني الجديد للضمان الاجتماعي في عام ٢٠١٣، بالاستناد إلى تقييم اكتواري لمنظمة العمل الدولية تضمّن تقييماً لضوابط النظام لضمان استدامته على الأجل الطويل. ومن خلال نهج تشاركي تدعمه منظمة العمل الدولية، وُضع النظام الجديد للضمان الاجتماعي بالتشاور مع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

[١٢] القانون رقم ٦ لعام ٢٠١٦ بشأن الضمان الاجتماعي، *الجريدة الرسمية*، ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٦.

١٠١. ويهدف نظام الضمان الاجتماعي المزمع إنشاؤه بالاستناد إلى القانون الجديد، إلى مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وهو يستند إلى نظام المعاشات التقاعدية للموظفين الحكوميين (قانون التقاعد العام رقم ٧ لعام ٢٠٠٥)، وقانون العمل (رقم ٧ لعام ٢٠٠٠) واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) وأفضل الممارسات الدولية. وقدمت منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية في كل مرحلة من مراحل العملية، بما في ذلك وضع الإطار السياسي للقانون وصياغته حتى إحالته إلى اللجنة الثلاثية الوطنية للضمان الاجتماعي لاعتماده في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥. وبعد أن قدمت اللجنة مشروع القانون إلى مجلس الوزراء، قام المجلس والرئيس بإدخال تغييرات على بعض الأحكام الرئيسية. ولا يزال النقاش مستمراً على المستوى الوطني حول إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي ومستوى معدلات الاشتراك.

١٠٢. وتواصل منظمة العمل الدولية دعم تطوير نظام شامل للضمان الاجتماعي لفائدة العمال الفلسطينيين وأسرهم من خلال برامج بناء قدرات الهيئات المكونة بشأن مبادئ الضمان الاجتماعي وإدارته وتمويله، مما سيزيد تعزيز دورها في إنشاء مؤسسة مستقلة للضمان الاجتماعي تستند إلى أساس متين من معايير العمل الدولية. ولاحظت البعثة أن من المعتزم قريباً تعيين أعضاء مجلس الإدارة وأن السلطة الفلسطينية هي في طور استهلال حملة وطنية لاستثارة الوعي بشأن النظام الجديد للضمان الاجتماعي.

١٠٣. بالإضافة إلى ذلك، وبغية استكمال النظام الجديد للضمان الاجتماعي لصالح العاملين في القطاع الخاص، وكجزء من برنامج شامل للحماية الاجتماعية، تبذل منظمة العمل الدولية الجهود حالياً، بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف إلى توفير ضمانة أساسية دنيا للضمان الاجتماعي لصالح الأشخاص الذين يقعون خارج نطاق العمالة المنظمة.

تمكين المرأة

١٠٤. لا يزال وضع المرأة الفلسطينية في المجتمع يمثل تحدياً، ويعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل والسعي إلى تمكين المرأة اقتصادياً جانبين رئيسيين في خطة التنمية الوطنية. وتشمل التحديات القائمة انخفاض مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة ووجود فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين وارتفاع نسبة النساء في الاقتصاد غير المنظم، فضلاً عن معدلات البطالة المرتفعة للغاية في صفوف النساء، لا سيما الخريجات الشابات.

١٠٥. وقد أنشأت وزارة العمل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء في الأساس بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال النهوض بالمساواة بين الجنسين في عالم العمل، وذلك بضمان استجابة التشريعات والسياسات والبرامج استجابة مناسبة لمختلف احتياجات النساء والرجال. وتعمل منظمة العمل الدولية واللجنة الوطنية لتشغيل النساء معاً على نحو أوثق منذ أوائل عام ٢٠١٥ في سياق دعم سياسات تراعي مسألة الجنسين وتدخلات بناء القدرات. وتيسّرت المناقشات بين صانعي السياسات والخبراء والمهنيين المختصين حول أهمية مشاركة المرأة في الاقتصاد الفلسطيني.

١٠٦. وفي أوائل عام ٢٠١٦، أعدت اللجنة الوطنية لتشغيل النساء دليلاً حول الحقوق في العمل لصالح المرأة الفلسطينية، بدعم من منظمة العمل الدولية، وسيستهدف هذا الدليل العمال الريفيين. وفي الوقت نفسه، قدم العمل المنجز في غزة في عام ٢٠١٥ الدعم إلى الشابات الخريجات، بمن فيهن المعاقات، في الانتقال إلى سوق العمل من خلال تنمية المهارات والارتقاء بها والتدريب عليها داخل مكان العمل. كما قُدم الدعم إلى ربات الأسر في المناطق الريفية في غزة، لاستعادة مشاريع أعمالهن بعد حرب عام ٢٠١٤.

١٠٧. واستمرت الوحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين في اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية في التواصل مع سيدات الأعمال في الاقتصاد غير المنظم وإتاحة الفرصة لهن لتصبحن كاملات العضوية في الاتحاد. وهي تتولى تقديم الخدمات المكيفة حسب الاحتياجات. ومن خلال شراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني وأصالة (الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال) ومنتدى سيدات الأعمال، قدم اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية الدعم أيضاً إلى سيدات الأعمال في رام الله وجنين وبيت لحم والخليل. ونتيجة لذلك، استفادت نسبة ٦٠ في المائة من الإناث الأعضاء في الغرف التجارية من خدمات استثارة الوعي و٣٠ في المائة من الخدمات الاستشارية. وتضم الغرف التجارية حالياً في الضفة الغربية قرابة ٣٠٠٠ سيدة أعمال مسجلة.

١٠٨. وأنشأت غرفة التجارة والصناعة في غزة مؤخراً مركزاً للمرأة في مجال تنظيم المشاريع بهدف دعم روح تنظيم المشاريع لدى النساء وتوفير تمثيل أفضل لسيدات الأعمال.

١٠٩. وأُحرز بعض التقدم في مجال تعميم قضايا الجنسين. وقد أنشأت جامعة بيرزيت هيئة بشأن "رصد قضايا الجنسين"، أسند إليها مهمة قياس التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في الجامعة والعمل كآلية لتقلي الشكاوى. وسيجري توثيق هذه العملية بغية تكرار تطبيقها، إن أمكن ذلك، في جامعات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تجري عمليات تدقيق تشاركية للتحقق من المساواة بين الجنسين في منشأتين خاصتين كبيرتين: بنك فلسطين وشركة بيرزيت للأدوية. ومن المأمول أن تصبح هاتان الشركتان في نهاية المطاف نموذجاً للمساواة بين الجنسين في مكان العمل. ويُجرى حالياً المزيد من البحث، بمساعدة منظمة العمل الدولية، لتقييم وضع الإنصاف في الأجور في قطاع التعليم. وتبرز النتائج الأولية استمرار وجود أنماط للتمييز فيما يتعلق بظروف العمل وتطوير المسار المهني (منظمة العمل الدولية، على وشك الصدور).

إعادة إعمار غزة

١١٠. كانت متابعة تنفيذ التعهدات والخطط الموضوعة في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، مخيبة للآمال (الأمم المتحدة، ٢٠١٦). وقد أُثني على حكومة الوفاق الوطني أثناء المؤتمر لجهودها المبذولة في سبيل تقديم خطة الانتعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة، وهي استجابة شاملة لمواجهة الدمار الذي لحق بغزة. ولكن رغم التوقعات الأولية الطموحة بشأن إجمالي التبرعات المعلنة، فإن الجهود الجماعية لم ترق إلى مستوى التطلعات، إذ بلغ المبلغ المتاح بالفعل ١,٤ مليار دولار أمريكي فقط أو ٤٠ في المائة من الأموال المتفق عليها (البنك الدولي، ٢٠١٦ب). ولا يزال يتعين حشد قرابة ١,٥ مليار دولار أمريكي من التمويل المتعهد به. ووفقاً للتقييمات الحالية، فإن تقييم الاحتياجات المفصل لثغرة التمويل يقدر بنحو ٣ مليارات دولار أمريكي.

١١١. وفي أعقاب حرب عام ٢٠١٤، أنشئت آلية إعادة إعمار غزة على أساس مؤقت للسماح بدخول مواد البناء اللازمة إلى غزة. وبحلول نيسان/ أبريل عام ٢٠١٦، كان قد سُجل ما مجموعه ٨٠٧ مشروعاً من مشاريع البناء أو البنى التحتية الكبرى في إطار هذه الآلية، أنجز منها ٨٩ مشروعاً وكان ٣٩٠ مشروعاً في طور الإنجاز (آلية إعادة الإعمار، ٢٠١٦). وقد سهلت الآلية جهود إعادة الإعمار، وهي تُسهم في استحداث الوظائف، لا سيما في قطاع البناء (الأمم المتحدة، ٢٠١٦). ومع ذلك، فقد لاحظت البعثة شواغل بشأن ظروف العمل العامة والسلامة والصحة المهنيتين في مواقع البناء.

١١٢. وفي خضم عملية إعادة الإعمار المقيدة بشدة، ساعدت منظمة العمل الدولية على تنفيذ برنامج إنعاش في حالات الطوارئ على نطاق صغير على مدى عام ٢٠١٥ لإيجاد فرص لكسب العيش بالنسبة إلى المجتمعات الأكثر تضرراً، بما فيها الأسر والأفراد الذين فقدوا الأصول المنتجة أو مصادر الدخل. وبشكل أكثر تحديداً، عمل البرنامج على: دعم مبادرات العمالة الطارئة في قطاعات مستهدفة؛ تعزيز مهارات وقابلية استخدام الشباب من النساء والرجال والأشخاص المعوقين لتلبية احتياجات سوق العمل؛ بناء المعارف والقدرات لصالح الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة المحليين بهدف تعزيز نهج عمل لائق في مواجهة الأزمة وتحقيق الانتعاش.

١١٣. وعلى الرغم من هذه المبادرات، لا يزال التقدم بطيئاً ولا بد من تسريع وتيرته من أجل الوفاء بالاحتياجات الأساسية للناس في غزة. ولا تكبح القيود الشديدة المفروضة على دخول مواد البناء، لا سيما الإسمنت، جهود إعادة الإعمار فحسب، بل تكبح أيضاً استحداث العمالة، وفي نهاية المطاف سبل العيش. ويعتبر الوصول إلى المواد الخام، إلى جانب الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في غزة، من قبيل الزراعة وإنتاج الأثاث، أمراً بالغ الأهمية من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي وتحفيز نمو الوظائف.

٥ - قليل من الخيارات البديلة في الجولان السوري المحتل

١١٤. مع استمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية، انهارت دعامتان من الدعائم التي تعين المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل. أولاً، تراجع عدد الطلاب الذين يتلقون تعليماً مجانياً في جامعة دمشق من حوالي ٦٠٠ طالب ليبقى منهم ١٨ طالباً سوف يعودون إلى ديارهم بعد الانتهاء من دراستهم. ثانياً، منذ عام ٢٠١٤، توقف تصدير التفاح إلى الجمهورية العربية السورية، وهو يُعتبر المنتج الزراعي الرئيسي. فالتربة والمناخ مناسبان جداً لزراعة التفاح والكرز، مما يشكل ٩٠ في المائة من الانتاج الزراعي.

١١٥. وبين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٣، كان قرابة ثلث متوسط الإنتاج السنوي الذي يبلغ ٤٥ ٠٠٠ طن من التفاح يجري تسويقه في الجمهورية العربية السورية بأسعار أعلى بكثير من الأسعار التي يباع فيها التفاح في إسرائيل. ولم يدّر الموسم في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلا ٣٠ ٠٠٠ طن من التفاح، لم ينقل منها شيء إلى الجمهورية العربية السورية. وتلقى المزارعون السوريون بين ١,٥ و٢ شيكل إسرائيلي جديد لكل كيلوغرام في الأسواق الإسرائيلية، في حين بلغت كلفة الإنتاج قرابة ١,٣ شيكل إسرائيلي جديد لكل كيلوغرام. وأفضى تدني الربحية إلى تراجع في النشاط الزراعي. وفي حين كان ثلثا المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل ضالعين في الأنشطة الزراعية، لم يعد هناك إلا ثلثهم ممن يزرعون أرضهم الآن. ولا يتضرر المستوطنون الإسرائيليون بالطريقة نفسها من سوء الموسم، كما حصل مؤخراً، وذلك بفضل الإعانات الكبيرة التي يحصلون عليها من حكومة إسرائيل.

١١٦. ونظراً إلى القيود المفروضة على الحصول على المياه وإلى سعرها الباهظ، لا يستطيع المواطنون السوريون البالغ عددهم ٢٤ ٥٠٠ مواطن، أن يتنافسوا مع المستوطنين الإسرائيليين البالغ عددهم ٢٠ ٥٠٠ مستوطن في الجولان السوري المحتل[١٣]. فهم يدفعون بين ٤ و٥ شيكل إسرائيلي جديد للمتر المكعب الواحد مقابل ١,٥ شيكل إسرائيلي جديد يدفعه المستوطنون. ويُخصَص للمزارعين السوريين ٢٠٠ متر مكعب للدونم الواحد، ومن الممكن خفض هذه الكمية بسبب الجفاف، في حين يحصل المستوطنون على ما لا يقل عن ٦٠٠ إلى ٨٠٠ متر مكعب، وعملياً يمكنهم الحصول على كمية المياه التي يريدونها. وبالنسبة إلى الكثير من المزارعين السوريين، أصبح العمل الزراعي التقليدي نشاطاً ثانوياً.

١١٧. وعلى مر السنين، وفرّ الذين درسوا في دمشق مستوى عالياً من المهارات في الجولان السوري المحتل. وقد وجد المتخرجون من كلية الطب عملاً ودخلاً في مرافق الرعاية الصحية في مختلف أنحاء شمال إسرائيل. ولا بد الآن من التماس التعليم في أماكن أخرى، في المعاهد التقنية في إسرائيل أو في الجامعات الأوروبية، غير أنّه يتبيّن أنّ الخيار الثاني يزداد صعوبة وتكلفة. وبالتالي، هنالك نزعة متزايدة نحو تأجيل الالتحاق بالتعليم الجامعي للدخول مباشرة في سوق العمل بمهارات أقل. وهناك قليل من الخيارات إذ يدخل معظم العمال مجالي البناء والضيافة. وقد أجريت مناقشة بشأن استحداث منطقة صناعية، غير أنّ هناك نقصاً في الخطط المحددة والبنية التحتية. ومن الممكن إيجاد فرص العمل خارج القرى إما في المستوطنات أو من خلال التوجه إلى تل أبيب والأقسام الشمالية في إسرائيل. وفي كلتا الحالتين، يمكن أن يتعرض العمال لممارسات استغلالية من جانب السماسرة.

١١٨. ولا تزال السلطات تصادر الأراضي، إما لأغراض أمنية أو لأنها تعتبَر مهجورة. وبالنسبة إلى المواطنين السوريين، تقتصر الأرض على المساحة المتاحة للتوسع الطبيعي داخل القرى. وتقدم السلطات الإسرائيلية للأزواج من الشباب فرصة استئجار أراضي السوريين الذين غادروا في عام ١٩٦٧. والشروط مجزية: ١٣ ٠٠٠ دولار أمريكي لنصف دونم بإيجار من ٥٠ عاماً، مع توفير المياه والكهرباء ورخصة البناء، في حين أنّ شراء نفس مساحة الأرض في القرى من دون مرافق أو تراخيص يكلّف ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. غير أنّ قبول استئجار الأرض من السلطات الإسرائيلية يعني أيضاً قبول حق إسرائيل في أن تتصرف بها كما تشاء. واتفق المواطنون السوريون في مجدل شمس والقرى الأخرى في الجولان السوري المحتل، في ظل هذه الظروف، على عدم قبول استئجار الأراضي التي يفترض أن يطالب ملاكها الأصليون باستردادها في نهاية المطاف. ولم يستأجر جيل الشباب هذه الأراضي بعد، غير أنّ الأهالي لا يعرفون إلى متى يمكن الاستمرار في هذا الموقف.

[١٣] الأرقام المتعلقة بالسكان تعود إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٥).

١١٩. ويستمر البناء في مجدل شمس والقرى الأخرى، بدون التراخيص المطلوبة في معظم الأحيان. والغرامات على البناء بدون ترخيص باهظة وتبلغ ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شيكل إسرائيلي جديد عن كل متر مربع، مما يمكن أن يضاعف كلفة البناء. وبالإضافة إلى تراكم الغرامات، تأمر السلطات بإجراء تغييرات على البناء أو بالهدم الجزئي لما تم بناؤه. والسبب الرئيسي الذي يمنع المواطنين السوريين من الحصول على ترخيص للبناء هو أنه يتعين عليهم أن يثبتوا ملكيتهم للأرض لدى مديرية أراضي إسرائيل، وغالباً ما يكون ذلك عملية صعبة.

١٢٠. وما فتئ الجولان السوري المحتل يعاني بحدة من النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، الذي يؤدي لا محالة إلى إضعاف الإيمان بأنه سيوضع حد للاحتلال والضم في نهاية المطاف. وخلال سنوات النزاع الخمس ما وراء الخط الفاصل، سلّم المواطنون السوريون بأنهم عانوا من الانقسامات نفسها التي شهدتها بلدهم الأم. غير أنّ وجهات النظر المختلفة هذه لا تعتبر حادة إلى درجة التسبب بانقسام داخل مجتمعهم. وقد تقدم النزر اليسير من الشباب بطلبات للحصول على جواز سفر إسرائيلي، على الرغم من أن فرص العمل بالنسبة للكثيرين منهم تكمن في الاقتصاد الإسرائيلي. وتحاول إسرائيل من جهتها أن تعزز التعاون بين المجتمعات المحلية، وقد زادت استثمارها في المنطقة. غير أنّ المواطنين السوريين يقولون إنهم يظلون متحدين في وجه الاحتلال.

ملاحظات ختامية

١٢١. من الناحية العملية، توقفت عملية السلام. وهناك حاجة إلى إطار عملاني متعدد الأطراف لإنعاش المفاوضات من أجل التوصل إلى حل قائم على أساس دولتين. واستمرار عملية السلام إنما هو شرطٌ مسبق لاستحداث فرص العمل والثروات وتوفير العمل اللائق والعدالة الاجتماعية للجميع.

١٢٢. والقيود الناجمة عن الاحتلال والفصل تعيق آفاق النمو الاقتصادي ونمو العمل. ويتطلب النشاط الاقتصادي والعمل في فلسطين استخدام الأراضي والموارد والمدخلات المادية استخداماً كاملاً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويتمثل العائق الرئيسي أمام ذلك في العجز عن تنمية المنطقة جيم. ويحتاج الفلسطينيون إلى الوصول إلى الأسواق الداخلية والدولية دون أي عائق.

١٢٣. وكان من شأن تزايد العنف والتدابير الانتقامية في الضفة الغربية أن فاقم من معاناة الفلسطينيين العاملين، نساءً ورجالاً، الذين ما فتئت حقوقهم تقيّد أو تُنتهك أكثر فأكثر. ولا بد من نزع فتيل هذا الوضع المتوتر والمتقلب من خلال الاحترام المتبادل والحوار والتعاون.

١٢٤. إن زيادة سبل حصول الفلسطينيين على العمل في الاقتصاد الإسرائيلي توفر بعض الحلحلة في الضفة الغربية، لكنها لا تشكل بديلاً عن السماح بتنمية القاعدة الاقتصادية الفلسطينية. والفرص المتاحة في سوق العمل الإسرائيلية، لاسيما في المستوطنات، تحمل معها خطراً متزايداً من الاستغلال وسوء المعاملة من جانب السماسرة وانتهاكات الحقوق الأساسية في العمل.

١٢٥. وقد بدأ النمو الاقتصادي ونمو العمل في غزة، إنما من مستوى منخفض جداً، ولا تحفزه الآن إلاّ جهود إعادة الإعمار. ولا بد من تهيئة الظروف لإعادة إعمار القطاعات المنتجة التي أهلكتها ثلاث حروب وثماني سنوات من الحصار. أما تخطي الانقسام الفلسطيني عن طريق المفاوضات فهو أمرٌ أساسي كي تحرز إعادة إعمار غزة تقدماً يعتد به.

١٢٦. ويتواصل تعزيز الإدارة السديدة في العمل والمؤسسات الفلسطينية. وينبغي لقانون الضمان الاجتماعي الجديد أن يوفر الحماية للعاملين في القطاع الخاص وأن يشجع العمل في هذا القطاع. ولا بد من المضي قدماً بمبادرات أخرى، من قبيل قانون العمل وقانون النقابات، حتى تأتي ثمارها. ولا بد من استخدام كامل إمكانات التعاون الثلاثي في عملية بناء الدولة. أضف إلى أنه من غير الممكن تحقيق نمو يعتد به واستحداث فرص العمل ما لم تدرج النساء في الحياة الاقتصادية إدراجاً أفضل.

١٢٧. ويخضع المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل، هم أيضاً، لقيود ناجمة عن الاحتلال، وتؤدي الأزمة الحالية في الجمهورية العربية السورية إلى زيادة الحد من الخيارات الاقتصادية وخيارات العمل المتاحة أمامهم.

المراجـع

جمعية الحق. ٢٠١٣. *مياه لشعب واحد: التمييز في الحصول على الماء و"نظام الفصل العنصري في قطاع المياه" في الأرض الفلسطينية المحتلة*.

Association for Civil Rights in Israel (ACRI). 2015. *East Jerusalem 2015: Facts and Figures,* 12 May.

Central Bureau of Statistics (CBS). 2015. *Statistical Abstract of Israel 2015.*

مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة. ٢٠٠١. *الإعلان*، ٥ كانون الأول/ ديسمبر.

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، إسرائيل، ٢٠١٦. عرض مقدم إلى وفد منظمة العمل الدولية، نيسان/ أبريل.

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ). 2015. *Employment Promotion in Contexts of Conflict, Fragility and Violence: Opportunities and Challenges for Peacebuilding*, Sep.

آلية إعادة إعمار غزة. ٢٠١٦. معلومات في الوقت الحالي بشأن آلية إعادة إعمار غزة. مستقاة من العنوان التالي: http://grm.report/#/Projects، ٢٠ نيسان/ أبريل.

Haaretz. 2015a. "Israel renews building plans in hot-button E-1 near Ma'aleh Adumim settlement", 28 Dec.

—. 2015b. "Only 7% of Jerusalem building permits go to Palestinian neighborhoods", 7 Dec.

—. 2016. "Israel seizes large tracts of land in West Bank, report says", 15 Mar.

Histadrut. 2015. *General Collective Agreement in the field of construction, infrastructure, heavy equipment, public works and renovations drafted and signed on the 29th of the month of June 2015 in Tel Aviv which came into force on the 1st of November 2015*.

—. 2016. "Re: Regulating the rights of the Palestinian workers in the construction sector", letter to the Government of Israel, 6 Mar.

محكمة العدل الدولية. ٢٠٠٤. "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يوليه.

International Labour Office (ILO): The gender wage gap in the education sector in the Occupied Palestinian Territory – A qualitative study on facts and perceptions, forthcoming.

International Monetary Fund (IMF). 2015. *World Economic Outlook Database*, Oct. Available at www.imf.org.

—. ٢٠١٦. *الضفة الغربية وغزة - تقرير مقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المتخصصة*، بروكسل، ١٩ نيسان/ أبريل.

Jütersonke, O. and Kobayashi, K. 2015. *Employment and Decent Work in Fragile Settings: A Compass to Orient the World of Work,* Centre on Conflict, Development and Peacebuilding (CCDP), Graduate Institute of International and Development Studies, Nov.

MachsomWatch. 2015. *"Invisible Prisoners" team – 2015*, 29 Dec.

Manufacturers' Association of Israel (MAI). 2016. Presentation on the Israeli labour market and the Palestinian workers*,* Apr.

Office of the Quartet (OQ). 2015. *Report for the Meeting of the Ad-Hoc Liaison Committee on Action in Support of Palestinian State-Building*, New York, 30 Sep.

—. ٢٠١٦. *تقرير مقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المتخصصة*، بروكسل، ١٩ نيسان/ أبريل.

Palestine Trade Center (PalTrade). 2010. *Gaza Strip Crossings Bi-Monthly Monitoring Report*, *December 2009–January 2010*, Mar.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) and Food Security Sector (FSS). 2015. *More than one fourth of households are food insecure in Palestine*, Summary of Preliminary Results of SEFSec 2013-2014, 8 Dec.

—. ٢٠١٦أ. *تقديرات أولية للحسابات القومية الفصلية (الفصل الرابع ٢٠١٥)*، تقرير صحفي، آذار/ مارس.

—. ٢٠١٦ب. *مسح القوى العاملة (دورة تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥)*، تقرير صحفي، ١١ شباط/ فبراير.

—. ٢٠١٦ج. *اليوم العالمي للمرأة ٢٠١٦* ، بيان صحفي، ٨ آذار/ مارس.

—. ٢٠١٦د. *مسح بشأن الشباب الفلسطيني ٢٠١٥ - استنتاجات أولية*، شباط/ فبراير.

—. ٢٠١٦هـ. *مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني: زيادة مؤشر الأسعار الاستهلاكية خلال عام ٢٠١٥ مقارنة مع العام السابق*، ١٤ كانون الثاني/ يناير.

Palestinian Fund for Employment and Social Protection (PFESP). 2016. *More Employment, Brighter Future.*

Palestinian National Authority (PNA). 2015. Ministry of Labor, General Directorate of Labor Inspection and Protection, *Annual Report 2015*.

—. 2016. *Stopping Fiscal Leakages*, Apr.

Peace Now. 2016. *No settlement freeze, especially not in isolated settlements: 2015 in the settlements*, Settlement Watch, Feb.

State Comptroller of Israel. 2014. Ministry of the Interior, Population, Immigration and Border Authority, *The employment of Palestinian workers in the construction in Israel*, Annual Report 65/a.

الأمم المتحدة. ١٩٨٠. القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي اعتمده مجلس الأمن في دورته ٢٢٠٣، الوثيقة S/RES/465، ١ آذار/ مارس.

—. 2015a. *'One UN' approach to spatial planning in "Area C" of the occupied West Bank,* Sep.

—. ٢٠١٥ب. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. *تقرير إلى لجنة الارتباط الخاصة*، نيويورك، ٣٠ أيلول/ سبتمبر.

—. ٢٠١٦. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. *تقرير اجتماع لجنة الارتباط الخاصة*، بروكسل، ١٩ نيسان/ أبريل.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2015. *The Besieged Palestinian Agricultural Sector*.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). 2012. *Gaza in 2020: A liveable place?*, Aug.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2014. Map of West Bank access restrictions, Sep.

—. ٢٠١٥أ. *النشرة الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٥ب. *النشرة الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، تشرين الثاني/ نوفمبر.

—. ٢٠١٥ج. *النشرة الإنسانية: تقرير شهري*، تشرين الأول/ أكتوبر.

—. 2016a. *Gaza Crossings Activities Database*. Available at www.ochaopt.org.

—. ٢٠١٦ب. *النشرة الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة*، شباط/ فبراير.

—. 2016c. *Protection of civilians: Weekly highlights*, 29 Mar.–4 Apr.

—. 2016d. *Flash update: Multiple demolitions across Area C in the West Bank; 124 people displaced*, 8 Apr.

World Bank. 2011. *World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development*.

—. 2015. *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 30 Sep.

—. 2016a. *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 19 Apr.

—. 2016b. *Reconstructing Gaza – Donor Pledges*. Available at www.worldbank.org, retrieved 20 Apr.

يش دين. ٢٠١٦. *من الاحتلال للضمّ: التبني الهادئ لتقرير ليفي حول شرعنة البناء غير القانوني في الضفة الغربية*، ورقة موقف، شباط/ فبراير.

مرفـق

قائمة محاوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

مكتب رئيس الوزراء

السيد رامي الحمد الله، رئيس الوزراء

السيد بشار جمعة، رئيس الديوان

وزارة العمل

السيد مأمون ابو شهلا، وزير العمل

السيد ناصر قطامي، وكيل وزير العمل

السيد سامر سلامة، الوكيل المساعد

السيد عبد الكريم دراغمة، الوكيل المساعد

السيد بلال ذوابه، مدير عام علاقات العمل

السيدة بثينة سالم، مدير عام الدائرة القانونية

السيد نزيه عرمان، مدير وحدة السياسات والمشاريع

السيد رامي مهداوي، مدير عام التشغيل

السيد رائد ابو روك، مستشار الوزير

السيد هاني الشنطي، رئيس وحدة العلاقات العامة والاعلام

السيد مراد حرفوش، مدير قسم الاعلام

وزارة الخارجية

السيد عمر عوض الله، قطاع العلاقات متعددة الأطراف، الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

السيد ماجد بامية، مدير، إدارة المعاهدات الدولية

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)

السيد محمد اشتيه، وزير، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محافظ البنك الإسلامي للتنمية في فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة سهى كنعان، مديرة الإحصاءات العمالية

السيد جواد الصالح، المدير العام للإحصاءات السكانية والاجتماعية

سلطة النقد الفلسطينية

السيد شحادة ديب حسين، نائب المحافظ

السيد رياض ابو شحادة، مساعد المحافظ لشؤون الاستقرار المالي، مراقب المصارف في فلسطين

السيد محمد عارف، رئيس قسم التنبؤات والنمذجة، دائرة البحوث والسياسات النقدية

هيئة التقاعد الفلسطينية

السيد أحمد مجدلاني، رئيس مجلس إدارة هيئة التقاعد الفلسطينية، القائم بمهام رئيس الفريق الوطني للضمان الاجتماعي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس حزب سياسي

منظمة التحرير الفلسطينية/ المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية ومفوض العلاقات الدولية لحركة فتح، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

السيدة حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، رئيسة دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة شانتيلا عاصي، مدير دائرة التطوير وادماج النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة عبير البرغوثي، مدير دائرة التدقيق والمتابعة، وزارة العمل

السيد جهاد جرايسة، رئيس وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة ناريمان عواد، رئيس وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الاعلام

السيدة تغريد كشك، عضو مجلس ادارة، منتدى شؤون المرأة

السيدة ختام سعافين، عضو الامانة العامة، الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات

السيدة كارين ميتز أبو حميد، منسقة العلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

السيد سامي سحويل، مدير التخطيط، وزارة شؤون المرأة

السيد ايمن عبد المجيد، باحث، جامعة بيرزيت

السيدة لونا عريقات، رئيسة وحدة المناصرة والتوثيق، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيد سهيل صليبا خضر، عضو الأمانة العامة، سكرتير العلاقات العامة

السيدة عايشة حموضة، سكرتيرة وحدة النوع الاجتماعي

السيد محمود ابو عودة، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتير الدائرة القانونية

السيد ناصر يونس، عضو الامانة العامة

السيد باير سعيد باير، عضو الامانة العامة

السيد حسين فقهاء، عضو الامانة العامة، سكرتير اتحاد الزراعة والاغذية الصناعية

السيد ابراهيم ذويب، عضو الامانة العامة، سكرتير دائرة التنظيم النقابي

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد محمد سعدي حلس، عضو الامانة العامة، نائب رئيس نقابة البناء وعمال الاخشاب

السيد طارق الهندي، عضو الامانة العامة، رئيس نقابة عمال الزراعة

السيد بشير السيسي، عضو الامانة العامة، سكرتير الاتحاد العام للخدمات العامة

السيد سلامة ابو زعيتر، عضو الامانة العامة، نائب رئيس الاتحاد العام للخدمات الصحية

السيد وائل خلف، عضو الامانة العامة

السيد زكي خليل، عضو الامانة العامة، نائب رئيس الاتحاد العام للغزل والنسيج

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد خليل رزق، رئيس مجلس ادارة الاتحاد، رئيس غرفة تجارة رام الله

السيد جمال جوابرة، الامين العام

السيد أكرم حجازي، مدير العلاقات العامة

السيد علي مهنا، مدير دائرة التخطيط والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

غرفة جنوب الخليل

السيد جلال مخارزة، رئيس مجلس الادارة

غرفة بيت لحم

السيدة ماجدة سلسع، عضو مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة نابلس

السيد حسام عبد الرحمن حجاوي، نائب الرئيس، عضو مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية

غرفة رام الله

السيدة ايمان وادي، عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة القدس

السيد فادي هدمي، المدير العام

غرفة غزة

السيد وليد الحصري، رئيس الغرفة

السيد بدر صبره، نائب الرئيس

السيد محمد عوض، منسق العلاقات العامة

السيد أمين المغني، موظف إداري

غرفة خان يونس

السيد عامر النجار، رئيس الغرفة

السيد لؤي العقاد، أمين الصندوق

غرفة رفح

السيد عبد الكريم عبد العال، رئيس الغرفة

السيد هيثم أبو طه، نائب رئيس الغرفة

السيد بسام زنون، أمين السر

السيد سامي فوجو، رئيس لجنة التحكيم

غرفة شمال غزة

السيد محمد محمد أبو وردة، رئيس الغرفة

السيد عماد الغول، المدير

السيد بهاء الأموي، مدير العلاقات العامة

غرفة وسط غزة

السيد عبد السلام المصري، نائب رئيس مجلس الادارة

السيد محمد عليان التلباني، الرئيس

السيد عيسى أبو ربيع، المدير

منتدى سيدات الاعمال

السيدة دعاء وادي، المديرة التنفيذية

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)

السيدة حنان طه ريان، المدير العام

اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية، غزة

السيد فؤاد السمنة، رئيس

اتحاد المقاولين الفلسطينيين

السيد مروان جمعة، رئيس، الضفة الغربية وقطاع غزة

السيد محمد الحسيني، المدير التنفيذي - غزة

السيد هاشم سكيك، أمين السر - غزة

شركة تطوير واستثمار فلسطين (باديكو)

السيد سمير حليلة، الرئيس التنفيذي

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية

السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس

جمعية الحق، رام الله

السيد تحسين عليان، رئيس دائرة الرصد والتوثيق

السيد زاهي جرادات، منسق البحث الميداني

السيد اشرف ابو حية، محامٍ

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله

السيد عمار دويك، المدير العام

السيد عنان قزمار، مسؤول العلاقات الدولية وتطوير البرامج

السيدة عايشة أحمد، باحثة قانونية

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة

السيدة زينب الغنيمي، مديرة

الأثر العالمية للاستشارات، غزة
السيدة رهام الوحيدي، الشريك الاداري

جمعية الثقافة والفكر الحر، غزة
السيدة مريم زقوت، المديرة العامة

مركز شؤون المرأة - غزة
السيدة امال صيام، المديرة

زيارة ميدانية - القدس القديمة
السيد عمر السنجلاوي، صاحب محل
السيد صلاح الحلحولي، صاحب محل ملابس
السيد سعيد الصالحي، صاحب محل
السيد الفرد رعد، صاحب محل تذكاريات وعضو رابطة محال التذكاريات
السيد جواد ابو عمر، عضو رابطة محال التذكاريات
السيد غسان عابدين، صاحب محل تذكاريات وعضو رابطة محال التذكاريات
السيد زياد حشيمة، صاحب محل
السيد رائد سعادة، التجمع السياحي المقدسي، صاحب فندق، عضو جمعية الفنادق العربية

المؤسسات الإسرائيلية

حكومة إسرائيل ومؤسسات عامة أخرى

وزارة الاقتصاد
السيد افنر عمراني، كبير منسقي الأبحاث، دائرة علاقات العمل

وزارة الخارجية
السيد دانييل ميرون، رئيس مكتب، دائرة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
السيد زافي تال، مدير، المؤسسات الدولية، قسم الوكالات المتخصصة والقضايا العالمية
السيدة تانيا بيرغ - رافايلي، مستشارة، المؤسسات الدولية، قسم الوكالات المتخصصة والقضايا العالمية
السيد امير ويسبرود، رئيس مكتب الشرق الأوسط، مركز الأبحاث السياسية

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، وزارة الدفاع
المقدم هاتيب منصور، رئيس، الوحدة المدنية
اللواء يائير مامان، نائب رئيس، الفرع الاقتصادي
اللواء يوئاف بيستريتسكي، رئيس، الفرع الدولي

سلطة السكان والهجرة، وزارة الداخلية
السيدة شوشانا ستروس، نائبة المستشار القانوني

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيد أفراهم يحيسكيل، رئيس مجلس الادارة، إدارة التنظيم ومجالس العمل

السيدة افيتال شابيرا - شابيرو، مديرة، الدائرة الدولية

السيد ايتسحاق مويال، رئيس، نقابة عمال البناء والاخشاب

رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد يوري روبن، رئيس مجلس الادارة، لجنة العمال

السيد اسحاق جورفيتش، نائب المدير العام والمدير المالي، جمعية البنائين الاسرائيليين

السيد اوفر يوهانانوف، مدير، قسم قانون العمل، مستشار قانوني

السيد ايتاي ناكاش، مدير سياسات، دائرة التجارة الخارجية والعلاقات الدولية

السيد دورن كيمبلير، مدير، دائرة الموارد البشرية والعمال

"لا للحواجز" - نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان "ماتشسوم واتش"

السيدة سيليفيا بيترمان، متطوعة

جمعية معاً النقابية

السيد يواب طامير، سكرتير الفرع

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد روبرت بايبر، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المقيم

السيدة لوريس ايلكوره، موظفة تنسيق

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد دايفيد كاردن، مدير المكتب

السيد راي دولفين، باحث

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد بو شاك، مدير عمليات الأونروا بغزة

السيد لانس بارثومولز، نائب مدير عمليات الاونروا في الضفة الغربية

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد جيمس هينان، رئيس المكتب

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيد عزام صالح عيسه، مدير البرنامج

صندوق النقد الدولي، بعثة الصندوق في الضفة الغربية وغزة

السيد راغنار غودمنسون، الممثل المقيم في الضفة الغربية وغزة

البنك الدولي، بعثة البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة
السيد مارك أهرن، المسؤول عن برنامج الإدارة السديدة والوظائف

الجولان السوري المحتل

السيد مجد كمال كنج ابو صالح، محام
السيد صلاح الدين المغربي، رئيس جمعية بئر الحديد
السيد سعيد فرحان فرحات، رئيس لجنة تسويق التفاح
السيد ثائر ابو صالح، رئيس الكلية
السيد كنج سليمان ابو صالح، مزارع
السيد دانييل ابو صالح، مزارع
السيد تيسير مرعي، المدير العام، جمعية جولان لتنمية القرى العربية، جمعية المغاريق

اجتماعات أخرى

منظمة العمل العربية
السيد فايز المطيري، المدير العام
السيد رضا قيسومه، مدير، إدارة التنمية البشرية والتشغيل
السيدة دينا سعيد، المساعدة الشخصية للمدير العام